عبد الرحمان الكوهن

الدعوة إلى الإصلاح

مجموعة افتتاحيات
أسبوعية الإصلاح

العدد السابع
2016

- الدعوة إلى الإصلاح
- عبد الرحمان الكوهن
- الإيداع القانوني: 2017MO1293
- ردمك: 978-9954-39-869-2
- الطبعة الأولى: 2017
- الطباعة: انفوبرانت الرباط

تواضعوا أيها المسؤولون

يقول السيد رئيس الحكومة إنه بعث سيدة بتوصية منه للقاء العامل من أجل النظر في شكايتها لكن شاوش منعها من ذلك، ويزيد السيد عبد الالاه بنكيران «لقد اتصلت بوزير الداخلية ثلاث مرات على قبلك، ردا على السيدة المشتكية»

شخصيا لا أستغرب، فقد وصل بنا الحال إلى تحكم شواش وكاتبات الوزراء والمديرين. ولو كان المسؤولون الكبار حازمين لما حصل ذلك، ولكن هؤلاء لا يتفقدون الأوضاع ولا يعلمون شيئا عما يجري في وزاراتهم وخارج مكاتبهم.

السيد رئيس الحكومة قام بواجبه، لأن واجبنا نحن في الأحزاب السياسية أن نكون صلة الوصل بين الحاكمين والمحكومين، نوصي، نكتب، نبلغ، نتشكى، نحذر.. ولكن المسؤولين أنواع فيهم الصالحون وفيهم غير ذلك، مع أن المسؤول عن تدبير شؤون البلاد والعباد يجب ان يكون يتحلى بمكارم الأخلاق والتواضع والمواطنة والرحمة والعطف والحلم والجود والاستقامة.

تصوروا أن حزبنا حزب الاصلاح والتنمية راسل وزيرا ثلاث مرات خلال سنة 2015 ، طالبا منه استقبال مواطن مغربي استثمر كامل أمواله في مشروع فلاحي وسياحي، وعند نهاية المطاف لم يحصل على الرخصة لتشغيله لكون بعض النافذين في المنطقة يتطلعون إلى تشييد مشروع مماثل ويساندهم مدير في نفس الوزارة، هل الوزير توصل بكتاباتنا..؟ الله أعلم، ولكن كاتبته تجيبنا باستمرار «حينما يحدد لكم الوزير موعدا سنستدعيكم».

هناك وزير آخر التمسنا منه استقبالنا بمعية إطار كبير في الإدارة عنده طلب يريد أن يقدمه الى معالي الوزير وذلك برسالة مؤرخة في أكتوبر2015 وعندما هاتفت كاتبة الحزب كاتبة الوزير أجابت «أكتبوا رسالة أخرى لتذكير السيد الوزير» لدي عدد من الأمثلة للامبالاة مثل ما سبق ذكره.

مثل هاته التصرفات جعلت شاعرا يقول «ما كنت أحسبني أحيى الى

زمن... »

ونشد شاعر آخر :

« ويلمها خطة ويلم قابلها، لمثلها خلق المهرية القود

وعندها لذ طعم الموت شاربه، إن المنية عند الذل قنديد »

أتساءل : هل أخذت مني الشيخوخة مأخذها أم أن الزمن هو الذي صغر..؟ أفنيت حياتي في خدمة بلدي ومواطني منذ أن كنت في سن الواحد والعشرين، كاتب ولي العهد الحسن بن محمد الذي سيصبح الحسن الثاني، ثم مكلفا بمهمة في الديوان الملكي عندما أصبح ملكا، ثم سفيرا لجلالته عدة مرات في عدد من البلدان، ثم وزيرا ثم نائبا برلمانيا وأخيرا أمين حزب سياسي، أعيش زمن إندثار القيم والمبادئ والأخلاق وانعدام اللياقة واللباقة والاعتبار، وكل ما تعلمته في المدرسة وخلال ممارستي للوظائف التي تقلبت فيها والتي كان المعلم الرئيسي فيها الحسن الثاني رحمه الله وأكرم مثواه، رحم الله الشاعر محمد الحلوي الذي كتب :

« ولما البكاء على الدنيا إذا انتكست فيها الرؤوس واعتلى منها الذئب

وظن كل صغير أنه هرم وظن كل تراب أنه ذهب ».

أتذكر حينما كنت وزيرا وكانت الكاتبة تخبرني أن وزيرا أو سفيرا أو عاملا سابقا يطلب ملاقاتي أحدد له الموعد وأنتظره في باب الوزارة تقديرا لما قدمه من خدمات لبلاده ومواطنيه. اليوم الأوضاع تغيرت وحتى البشر.

الله يرد بنا إلى طريق الخير والصواب.

الكفاءات الصحراوية

ضرورة الانخراط الكلي لكل الفئات النشيطة في المجتمع الصحراوي والمساهمة الفعلية من أجل الدفع بعجلة التنمية الشاملة جعلت النخب الشابة المومنة والوطنية المكونة من الطالبات والطلبة الصحراويين الحاملين للشهادات العليا والمتخرجين من الكليات والجامعات المغربية في مختلف التخصصات يهتدون في منتصف 2015 ، إلى تأسيس هيأة أطلقوا عليها «حكومة الشباب الموازية للشؤون الصحراوية» التابعة لمنتدى كفاءات من أجل الصحراء، وهي هيأة لا تقوم مقام المؤسسات التي ينص عليها دستور 2011، ولا بديلا عنها، هدفها الانفتاح على مكونات المجتمع المغربي في ظل الديمقراطية التشاركية والمساهمة بخبراتها وكفاءاتها في تدبير الشأن العام والتنمية الشاملة للمجتمع المغربي.

هذه الهيأة قامت يوم الاثنين 11 يناير 2016 ، بزيارة المقر المركزي لحزب الإصلاح والتنمية حيث استقبل أمينه العام عددا من أعضائها في إطار لقاء تواصلي دام ساعتين من الحادية عشرة إلى الواحدة بعد الزوال تطرق إلى عدد من الجوانب، ومن حسن الصدف أن جل القضايا التي طرحت للنقاش سبق للحزب أن تطرق إليها في افتتاحيات أسبوعية «الإصلاح» منذ نشأتها في يونيو 2001 إلى اليوم وقدم بها تقارير إلى المسؤولين كلما زار قادة الحزب الأقاليم الصحراوية المسترجعة سواء بمفردهم أو مع قادة أحزاب سياسية أخرى، وكانت بالفعل زيارات متعددة شملت الاطلاع على الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عين المكان.

اعتقادنا في حزب الإصلاح والتنمية، وهنا نلتقي مع منتدى الكفاءات، أنه بعد حقبة من الزمن ليست باليسيرة أنضجت الساكنة الصحراوية كفاءات عالية لها تخصصات متنوعة لا مناص من إشراكها في البرنامج الديمقراطي الحداثي التنموي للمناطق الصحراوية، هاته الدماء الجديدة الغيورة على جهتها لابد أن تجد مكانتها في دواليب التسيير والبناء والتشييد، وكل غيور على مغربية

الصحراء يجب أن يفسح لها المجال لتحمل المسؤوليات.

الحكومة والبرلمان والهيآت المنتخبة والمؤسسات العمومية تقع عليها هذه المسؤولية، والأطر الصحراوية التي شاخت بعد أربعين سنة من 1975 إلى اليوم عليها أن تتقبل الأمر بصدر رحب وافتخار واعتزاز بان أبناءها هم الذين يخلفونها.

نصيحتي إلى حكومة الشباب الموازية للشؤون الصحراوية : المبادرة بوضع برنامج تنموي عام للقضاء على البطالة والتهميش والنهوض بسائر الفئات المحرومة والتعبئة لشرح مضامين الحكم الذاتي وأهدافه وخلق جسر التواصل مع الهيآت الشبابية والكفاءات الأجنبية من محامين ومهندسين وكتاب خارج الوطن، والقيام بزيارات لجامعات أجنبية في أوروبا وأمريكا لاطلاعهم على الحقائق بالنسبة للصحراء، الصحراء في المغرب والمغرب في الصحراء.

لكن ليمكن «لحكومة الشباب الصحراوي» أن تنجز وتعمل وتقترح وتساعد الحكومة الدستورية بكل اطمئنان يجب على وزارة الداخلية أن تسلم لها التوصيل بالاعتراف لأنها لحد الساعة لم تحظ لا بالوصل المؤقت ولا بالوصل النهائي منذ مايو 2015.

ما يميز حزبنا

يميز حزب الإصلاح والتنمية منذ نشأته في يونيو 2001 ، كونه مجموعة من المناضلين المومنين الوطنيين المتشبثين بإمارة المومنين المخلصين للشأن العام، يدعون باستمرار إلى إصلاح أوضاع البلاد والعباد وتعديل المفاهيم والثبات على المبادئ والقيم والدفاع عن الحقوق والرجوع إلى مكارم الأخلاق والعمل الجاد المستقيم وتنظيم المواطنين والمواطنات على احترام القانون والامتثال له، كلهم سواسية سواء الكبار أو الصغار، الأغنياء أو الفقراء، كما يهدف حزب الإصلاح والتنمية إلى المساواة والعدالة والحرية، حرية الرأي وحرية التعبير وحرية الاجتماع كما أقرتها القوانين.

بعد كل استحقاق انتخابي منذ 2002 إلى اليوم يصدم حزبنا كسائر الهيآت السياسية الناشئة بالنتائج التي تعلن عنها وزارة الداخلية، فنصمد ولا نترك النكسات تضلنا عن الطريق، متابعة النضال والكفاح، ننبه المسؤولين إلى الشوائب والاختلالات وننتظر منها القضاء عليها ولكن الأمور لا تتغير، التزوير واستعمال الأموال وكأنه كتب علينا أن لا تسعد بلادنا بانتخابات حرة نزيهة شفافة وتعود المسؤولية على الدولة والأحزاب الكبرى وأصحاب «الشكارة» الذين استقطبتهم الأحزاب في آخر لحظة ضاربة عرض الحائط بمبدأ الانتماء والانتساب.

يستجمع حزبنا باستمرار كل قواه ويقوم بالنقد الذاتي ولا يتنصل من المسؤولية ولا يطمس الرأس في الرمال بل يقوم بالمحاسبة قصد الوقوف على النقائص والهفوات قصد إصلاحها.

خوض معركة الإصلاح ومقاومة الفساد ليس بالشيء الهين، فالحزب ينتظر من مناضليه المواظبة على العمل الفعال والنشاط الايجابي والالتزام القوي والقيام بالواجبات والانجاز الملموس والعطاء بلا حساب والمحافظة على الأخوة والاحترام داخل صفوف الحزب.

طبعا النضال وحده لا يكفي، بل يجب توفير وسائل العمل، أي ضرورة توفير الدعم المالي للأحزاب الناشئة، لان الأحزاب العتيقة التي عمرت ثمانين وخمسين وأربعين سنة أفاء الله عليها من النعم وتضم بين صفوفها أغنياء زادهم الله غنى فوق غنى إذا كان بالطرق المشروعة، وليس من المعقول أن تغدق عليها الدولة مئآت الملايين وتعطي الفتات للصغار، وبالمناسبة هاته الهيآت الصغيرة واعدها رئيس الحكومة في لقاءين في غشت وأكتوبر أنه سيحل مشكل إرجاع نصيب من الدعم الذي حصلت عليه بعدما صرفته في الانتخابات وأدلت بالوثائق الضرورية ولكن حتى الساعة لم يف السيد الرئيس المحترم بوعده «كبر مقتا عند الله أن تقولوا مالا تفعلون» صدق الله العظيم، قول وفعل هو الإسلام الرفيع.

حزبنا يتألم لحالة الفقر المتفشية والتهميش والحرمان في بعض المناطق القروية وضواحي المدن الكبرى والمناطق النائية والجبلية والصحراوية المتاخمة على الحدود مع الجزائر وينبه إلى ذلك المسؤولين باستمرار وخصوصا عند تهيئ القانون المالي لتوفير الاعتمادات اللازمة ولكن الفوارق تستفحل، غلاء أثمان المواد الأساسية للمعيشة يزداد، ورغم الانخفاضات المتوالية لأسعار النفط فالقدرة الشرائية للمواطنين تتآكل، ومما يزيد في الطين بلة الجفاف الذي نعيشه حاليا ونطلب من الله أن يتداركنا برحمته «ولو استقاموا على الطريقة لاسقيناهم ماءا غدقا» صدق الله العظيم.

العدد 660 الجمعة 11 ربيع الثاني 1437 موافق 22 يناير 2016

حول المساواة وتكافؤ الفرص

بمناسبة تخليد ذكرى اليوم الوطني للدبلوماسية المغربية (إحداث وزارة الشؤون الخارجية للمغرب المستقل من طرف صاحب الجلالة المغفور له محمد الخامس رضوان الله عليه يوم 26 أبريل (1956)، وجه محمد السادس نصره الله رسالة سامية إلى النادي الدبلوماسي المغربي يبين فيها أهمية الدبلوماسية وكيف يجب أن تكون عليه في الوقت الراهن بعد التقدم الهائل لوسائل الاتصال والإعلام والنقل وانفتاح المجتمعات على بعضها البعض، وأعطى الأوصاف التي يجب أن تجتمع في السفير : الكفاءة العالية والقدرة على فتح آفاق جديدة أمام مصالح المغرب السياسية والاقتصادية والثقافية والتفتح على الدولة التي هو معتمد لديها وإعطاء الصورة المشرفة والمشرقة لبلده كبلد يومن بالديمقراطية ويرفع لواءها، ينهج الاعتدال والتسامح والوسطية في إسلامه، سفير يكد ويجتهد من أجل جلب الأصدقاء وجلب الاستثمارات لوطنه.

قرأنا في جريدة «أخبار اليوم» العدد1887 (الاثنين 25 يناير 2016) «أن ثلاثة من المسؤولين في حزب الأصالة والمعاصرة يوجدون ضمن اللائحة الخاصة بالسفراء الجدد الذين سيعلن عن تعيينهم قريبا».

شيء جميل، نحن لا نعارض في تعيين سفراء من الأحزاب السياسية، لان الأحزاب - حسب الدستور - تكون المواطنين والمواطنات سياسيا، وتعزز انخراطهم في الحياة الوطنية وفي تدبير الشأن العام، ونعتبر أن ضخ دم جديد في الجسم الدبلوماسي شيء إيجابي مادام الهدف جلب المنفعة للوطن والنهوض بالمقاصد نحو الهدف المطلوب بلورة الوجه المضئ للمغرب والدفاع عما يطمح إليه.

غير أن المملكة المغربية إذا كانت تبنى دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون وترتكز على التعددية والحكامة الجيدة وتسعى إلى المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية فليس من حقها أن تنسى أو تتناسى الأحزاب السياسية الأخرى التي تزخر بها الساحة، فليس في المغرب «البام» وحده وإن كان قد خلق

بملعقة من ذهب في فمه، لن أعد الهيآت السياسية برمتها، ثلاثة أو أربعة أحزاب ممثلة في السلك الدبلوماسي الحالي : حزب الاستقلال، التجمع الوطني للأحرار، الاتحاد الاشتراكي والاتحاد الدستوري.

نحن في حزب الإصلاح والتنمية نطالب بإجراء التقارير الأمنية اللازمة على أطرنا، لأننا نحن كذلك نريد أن يتم تعيين على الأقل سفير من بين مناضلينا وإن كنا قد رشحنا قبل سنتين عضوا من قياديي الحزب لمنصب سفير ومازلنا ننتظر .

وان يعلم الله في قلوبكم خيرا يوتيكم خيرا.

العدد 661 **الجمعة** 18 **ربيع الثاني** 1437 **موافق** 29 **يناير** 2016

مناهضة الفساد

من أبرز المطالب التي ترفعها الطبقات الشعبية المتضررة القضاء على الفساد على الأقل في المحيط الذي هي مضطرة إلى اللجوء إليه أي الإدارة والعدل.
السؤال المطروح هو هل هناك مجهود حقيقي من طرف الحاكمين والمجتمع المدني في العمل على نشر الوعي بخطورة هذه الآفة والتخفيف من عواقبها الوخيمة على الحياة اليومية للمواطنات والمواطنين ونتائجها على تنمية البلاد وتقدم اقتصادها، وسمعتها في الخارج ولا قدر الله خطرها على السلم الاجتماعي.
ضمن خطابات الحكومات التي تعاقبت حكومة السيد احمد عصمان والمعطى بوعبيد وعبد الرحمان اليوسفي وجطو وعباس الفاسي وعبد الالاه بنكيران نجد فقرات طنانة تتعلق بمحاربة الفساد بجميع أشكاله وأنواعه ووضع الترسانات المتعددة للقضاء عليه وكأنه سيموت في الغد الموالي، ولكن الكلمات تبقى حبرا على ورق، لان الفساد أخطبوط قوي متعدد الرؤوس إذا قطعت رأسا تولد عنه رأسان، الفساد في الانتخابات، الفساد في القضاء، الفساد في الإدارة، الفساد في التعليم، في الصحة، في المالية، تزوير الأوراق البنكية، تبييض أموال المخدرات، الرشوة للحصول على كل شيء، الشغل أو الوظيف أو إنجاز مشروع الصفقات في البناء، في التجهيز، في الحصول على رخصة نقل وهلم جرا، كل هذا يخلق انعدام الارتياح وانعدام الثقة بسبب العبث وإسناد المسؤولية إلى غير أهلها وتهميش بل محاولة القضاء على الأطر المومنة الوطنية المخلصة للشأن العام المستقيمة والتي لها ضمير، البعيدة كل البعد عن اللهف على الغنى الغير المشروع وبريق المال والمظاهر.
إن الحديث عن الاختلاسات التي تقع بالمؤسسات ومن صناديق المجالس المنتخبة شيء يندى له الجبين ويجب أن لا تعتبر الإقالات مفتاح باب الغفران بل أموال الدولة يجب أن تسترجع، وعلى الحكومة أن تجعل حدا لإهدار المال العام بالوسائل الزجرية القوية. كفى من المشاريع المغشوشة وإغماض العين عن

التلاعبات والخروقات في الصفقات، وعلى التهرب الضريبي، وتهريب الأموال إلى الخارج. من الواجب اعتبار المفسدين مفسدين لا فرق بين الأعيان ورجال الأعمال الكبار والآخرين. نحن نعيش تبادل المنافع والمصالح والامتيازات بعيدا عن رقابة القانون غير معيرين أي اهتمام للرأي العام، لقد تحدثت الصحف أخيرا عن تبادل أعضاء الدواوين بين بعض الوزراء ضدا على المساطير التي وضعتها الحكومة بنفسها فأصبحنا في «أعطني نعطيك» انه طغيان المصالح السياسية بين الأحزاب الحاكمة التي بيدها القرار وبالطبع أفراد العائلة والأقرباء هم الأولون في كل شيء ورجال الأعمال المقربون هم الأفضلون في المغانم.

نحن نطلب من حكومتنا خلال الشهور المتبقية لها أن تبذل مجهودات اكبر من التي بذلتها حتى الآن لمحاربة الفساد، ونطلب من وسائل الإعلام السمعية البصرية التابعة للدولة ومن الصحف والإعلام الرقمي والمجتمع المدني العمل المكثف على نشر الوعي بخطورة الفساد ونبذ أصحابه نظرا ـ كما قلنا من قبل ـ لوقعه السيئ على الاقتصاد والتنمية والسلم الاجتماعي، وهذه الانتفاضة هي من واجب الأحزاب السياسية كذلك التي يجب عليها أن تكف عن استعمال المال في الاستحقاقات الانتخابية.

العدد 662 **الجمعة** 4 **ربيع الثاني** 1437 **موافق** 5 **فبراير** 2016

هل لا يوجد في هذا البلد السعيد سوى أحزاب الأغلبية والمعارضة . . ؟

قالت جريدة «الأخبار» ليوم الاثنين 8 فبراير2016 «ضمن كوطا حزبية تتكون من 10 سفراء وزعت على أحزاب الأغلبية والمعارضة بالتساوي 5 سفراء لكل طرف، عين بنخلدون عن حزب العدالة والتنمية كمؤشر على الاندماج السلس للإسلاميين في دواليب الدولة».

الملاحظة الأولى هي أن الإسلاميين تم إدماجهم في دواليب الدولة منذ تعيين حكومة عبد الإله بنكيران ودخول الإسلاميين في مجلس النواب ومجلس المستشارين والمجالس المحلية والجهوية ولا يشكلون أي خطر على الدولة، بل يجب الانتباه إلى جهة أخرى.

الملاحظة الثانية هل لا يوجد في هذا البلد السعيد سوى أحزاب المعارضة وأحزاب الأغلبية..؟ حزب الأصالة والمعاصرة حصل على حقيبتين وحزب الاتحاد الاشتراكي حقيبتين وحزب الاستقلال والتجمع الوطني للأحرار نالا حقيبتين والتقدم والاشتراكية حقيبة واحدة وكذلك حزب الحركة الشعبية حقيبة واحدة.

نحن في حزب الإصلاح والتنمية نثمن هذا التغيير الجديد الذي طرأ على دبلوماسيتنا وإن جاء متأخرا عن موعده لان بعض سفرائنا مكثوا في مناصبهم عقدا كاملا أو عقدين كاملين، وبعض السفارات بقيت فارغة مثل السويد الشيء الذي أضر بسمعة بلدنا.

وأخيرا نثني على فكرة تعيين سفير متجول مكلف بحقوق الإنسان الموضوع الذي ظل يركب عليه أعداؤنا لمحاولة كسب معركتهم ضد وحدتنا الترابية.

حزبنا حزب الإصلاح والتنمية يلح على وزارة الخارجية بأن توزع على السادة والسيدات السفراء والسفيرات الرسالة السامية التي وجهها جلالة الملك محمد السادس أيده الله إلى النادي الدبلوماسي المغربي في ابريل 2006 بمناسبة

الذكرى الخمسين لإنشاء وزارة الشؤون الخارجية من طرف المرحوم محمد الخامس أكرم الله مثواه، لكونها خريطة الطريق لكل سفير مومن وطني مخلص لبلاده وملكه، غيور على الدور الذي يجب أن يقوم به للدفاع عن المصالح العليا للمغرب وأمنه واستقراره ومركزه بين الأمم وللنهوض باقتصاده وتحقيق تنميته وللقيام بدوره كاملا في المحافل الدولية دودا عن الوحدة الترابية واسترجاع الأقاليم الصحراوية.

وإذ نشير انتباه الحاكمين إلى أن المملكة المغربية دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون من مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية كما جاء في دستور 2011 نذكرهم أن البلاد تزخر بعدد من الهيآت السياسية غير أحزاب الأغلبية والمعارضة وهي هيآت معترف بها ومن حقها أن تطمح في أن يكون لها هي أيضا سفراء، وعلى سبيل المثال حزبنا حزب الإصلاح والتنمية اقترح منذ سنتين عضوا من قياديبه ليكون سفيرا ووجه إلى وزارة الخارجية نبذة عن حياته ولم يتلق الحزب جوابا حتى الآن.

نأمل أن يؤخذ ترشيح قيادنا بالاعتبار لان التهميش لا يخدم لا الديمقراطية ولا الحكامة الجيدة.

نجدد تهانينا إلى السفراء والسفيرات ونتمنى لهم كامل التوفيق والنجاح في مهامهم الجديدة.

العدد 663 الجمعة 3 جمادى الأولى 1437 موافق 12 فبراير 2016

هل هو احتقان سياسي داخل مكونات الأغلبية . . ؟

تصريحات صلاح الدين مزوار رئيس التجمع الوطني للأحرار أثارت زوبعة على الأقل في وسط الصحف المغربية خصوصا ومنذ أن عوض حزب الأحرار حزب الاستقلال بعد خروجه من الحكومة دامت الأمور مع «البيجيدي» على أحسن ما يرام. فما هي أسباب خرجة الرئيس مزوار يا ترى..؟ المطلوب هو أن لا يؤثر خطابه أثناء اجتماع المجلس الوطني للتجمع على التحالف الحكومي والعمل في انسجام بين الطرفين ضمانا للمصالح العليا للبلاد.

سبب هذا كله اتهام الأحرار بالخيانة بعد استحقاقات 4 شتنبر 2015، التي مر عليها خمسة شهور تقريبا. لا شك أن الرئيس مزوار حرص على تأكيد رفض التجمعين اتهامهم بالخيانة، لا يجب أن ننسى لحزب الأحرار ضمان استمرارية حكومة عبد الاله بنكيران الحالية وأعداء المغرب هم الذين يتحدثون عن احتمال إسقاط الحكومة، هؤلاء لا يريدون الخير للبلاد.

الصحافة مع الأسف الشديد تعودت على التهويل واستعمال ألفاظ وجمل ليس في محلها : مزوار أطلق مدفعيته الثقيلة وأخرج كل رصاصاته وكأننا في ساحة الوغى نواجه عدوا شرسا. الذي يمكن مؤاخذته على الوزير مزوار هو بخس العمل الحكومي علنا ولو أمام أعضاء المجلس الوطني للحزب الحليف للحكومة، ملاحظات أو مؤاخذات يسمح له بالقيام بها داخل اجتماع الحكومة مع اقتراح البديل، مع العلم أن كل المغاربة واعون بمشكل البطالة وحالة التعليم والصحة والسكن و..و..و... وعجز الحكومة لتلافي النقصان ولا حاجة لصب الزيت فوق النار، ولكن من جهة أخرى فقد برأ مزوار نفسه من أي مخطط للإساءة للأغلبية : أقول لمن يظن أن هذا يدخل في إطار مخطط لزعزعة الأغلبية الحكومية قبل الانتخابات «غير بردو هادشي ماكاينش» ولكن من

كان يعتقد أن بإمكانه أن يحتقر التجمع الوطني للأحرار فهو خاطئ، والعمل داخل الأغلبية سيستمر بكل سلاسة وفي كل المجالات.

العدد 664 الجمعة 10 جمادى الأولى 1437 موافق 19 فبراير 2016

هل سنشارك في استحقاقات 7 أكتوبر 2016 . . ؟

سؤال سيتم الجواب عليه يوم السبت 27 فبراير، خلال الجمع العام الذي سيتم بمقر الحزب بحضور اللجنة المركزية ومنسقي الأقاليم.

من المعلوم أن انتخابات 2011 ، وكل ما ترتب عنها لم يكن في مستوى تطلعات الشعب المغربي نظرا للظروف التي أحاطت بها، وقد أصبح من الضروري تطبيق مضامين دستور 2011 ، واحترام بنوده وتوجهاته بدءا بالاقتناع بالتعددية واحترام العدالة والمساواة والمشاركة وتكافؤ الفرص بالنسبة لاستحقاقات 7 أكتوبر 2016.

ولن يتم هذا ما دامت الترسانة القانونية ملغومة : قانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية.. ومادامت الحكومة الحالية وثلاثة أحزاب منها (الحركة الشعبية، الأحرار، التقدم والاشتراكية) هي التي أقرت في 2006 القوانين المجحفة في حق الأحزاب الناشئة بمعية حزب الاستقلال، مادامت لم تقرر تعديل تلك القوانين في اتجاه العدل والإنصاف والمساواة فستبقى دار لقمان كما هي عليه. نقولها ونكررها إن إقصاء بعض الهيئات السياسية التي تمثل شرائح من المجتمع من التمثيلية في البرلمان وغيره من المؤسسات المنتخبة، بسبب قوانين مفصلة على المقاس حتى بالنسبة للدعم المالي العمومي للتسيير، والدعم المالي للانتخابات، والمرور عبر المنابر الإعلامية، الشيء الذي يضرب الديمقراطية في الصميم ويلغي بصفة نهائية مبدأ التعددية.

إن الانتخابات محطة من الأهمية بمكان بالنسبة لحياة الأمم المتقدمة، ولذلك وجب اعتبار كل الخطوات التي تؤدي إلى استحقاقات نزيهة وشفافة وحرة بدءا بتنقية اللوائح الانتخابية ومراجعة التقطيع الانتخابي بما يراعى مصالح الساكنة والتوزيع المجالي والعدول عن العتبة التمثيلية.

لقد بين الأخ أحمد فطري، أمين عام حزب الوحدة والديمقراطية، في الصفحة 7 من جريدة «أخبار اليوم» (الثلاثاء 23 فبراير 2016) أن العتبة الانتخابية قد تكون تزويرا مقنعا (أيضا) جوابا على مقال توفيق بوعشرين ستة أيام من قبل عنوانه «إزالة العتبة الانتخابية تزوير مقنع». كما يجب التفكير في إلغاء لائحتي الشباب والمرأة، وهذا لا يمنعهما من الترشيح عبر اللوائح العادية وإن كان من الضروري مراجعة النظام اللائحي المعتمد في الانتخابات التشريعية السابقة.

إن حزبنا «حزب الإصلاح والتنمية» يطالب بالتقليص من عدد مكاتب التصويت، إذ يصعب تغطية كل هذه المكاتب بمراقبين أكفاء، كما يطالب بتجريم استعمال المال في الانتخابات بكيفية جدية، والضرب بيد من حديد على كل من ثبت في حقه شراء الأصوات بكيفية أو بأخرى، وتوقيف عمليات الإحسان ستة أشهر قبل يوم الاقتراع ومضاعفة الجزاءات التي تنص عليها البنود 100 و101 و102 و105 و104 من مدونة الانتخابات بالنسبة للفاعلين والأحزاب التي ينتمون إليها.

- إعطاء التعليمات الصارمة لجميع من يسهر على السير العادي للانتخابات بعدم الانحياز لأي حزب خلال الحملة الانتخابية لا من قريب ولا من بعيد.
- عدم السماح للمفسدين وناهبي المال العام بالترشح، وكذا تجار المخدرات والخمور والتهريب والدعارة.
- معاقبة سماسرة الانتخابات الذين يستغلون الفقراء وسذاجة البعض لاستمالتهم من أجل التصويت لصالح الحزب الفلاني عوض الحزب الفلاني.
- إعطاء تعليمات صارمة لأعوان السلطة بعدم التدخل في الانتخابات لاستمالة المواطنين للتصويت لصالح فلان عوض فلان.
- إلغاء المشاركة في الانتخابات لكل من ضبط خلال الحملة الانتخابية يستعمل المال أو يستغل النفوذ من أجل استمالة المواطنين من أجل التصويت لصالحه.
- تحديد أقصى مبلغ مالي يمكن صرفه خلال الحملة الانتخابية من طرف الجميع.
- تحديد الحد الأقصى لعدد الأفراد الذين يمكن الاستعانة بهم خلال الحملة

الانتخابية وكذا العدد الأقصى لوسائل النقل التي ستستعمل من طرف الجميع.
- إعطاء تعليمات صارمة للسلطات المعنية (الدرك الملكي - الأمن الوطني والقضاء) للحد من الخروقات المرتكبة خلال الحملة الانتخابية مع اتخاذ الإجراءات اللازمة فور تلقيهم لأية شكاية من طرف أي مرشح، ولا تفريق وتمييز بين جميع المرشحين، كل هذا من أجل انتخابات نزيهة وشفافة إن شاء الله.
إذا ضمنت لنا وزارة الداخلية كل متطلباتنا، فلا نرى مانعا من عدم المشاركة في استحقاقات 7 أكتوبر 2016.

العدد 665 **الجمعة** 17 **جمادى الأولى** 1437 **موافق** 26 **فبراير** 2016

حذف العتبة والمساواة في الدعم المالي وحصص الإعلام

في إطار الاستعدادات للاستحقاقات المقبلة التي أعلن عن إجرائها يوم سابع أكتوبر 2016 ، وتفعيلا لقرارات الأمانة العامة الرامية إلى الاهتمام الأكبر بالتهيء لهذه الانتخابات، ترأس الأمين العام لحزب الإصلاح والتنمية الأستاذ عبد الرحمن الكوهن عشية يوم السبت 27 فبراير المنصرم، اجتماعا موسعا بالمقر المركزي بالرباط، حضره أعضاء المكتب السياسي والمنسقين الإصلاحيين الجهويين والإقليميين، طرحت خلاله وجهات النظر حول الوضعية التنظيمية للحزب، خاصة فيما يتعلق بالإجراءات التي من شأنها تطوير أداء الحزب في إطار ملائمة الهياكل الحزبية مع التقسيم الجهوي الجديد استعدادا للاستحقاقات البرلمانية الوطنية المقبلة.

وفي كلمته الافتتاحية أوضح الأستاذ عبد الرحمن الكوهن أنه أصبح من اللازم أن تكون الاستحقاقات التشريعية المقبلة نموذجية ومراكبة لمقتضيات دستور 2011، مبديا أمله في أن «تقوم الحكومة بعدد من المراجعات الكفيلة بإنصاف كافة الهيئات السياسية، وتحقيق التوازن المنشود، حتى لا يظل التعامل مع الأحزاب يزن بميزانين ويكيل بمكيالين»، الشيء الذي سيدفعنا الى عدم المشاركة إذا بقيت دار لقمان على حالها.

وبخصوص رؤية الحزب فيما يتعلق بمسألة العتبة، اعتبر أمين عام حزب «الهلال» أن «تحديد العتبة أصبح يشكل هاجسا حقيقيا لدى عدد كبير من الأحزاب التي تجد نفسها مقصية بفعل إجراء جائر من المساهمة الفعالة في المشهد السياسي»، مشيرا إلى أن هذا «يعني أنه يفسح المجال على مصراعيه لعدد محدود من الأحزاب لاحتكار الفعل السياسي؛ فيما يحول دون أن تؤدي أحزاب أخرى واجبها».

وطالب الأستاذ الكوهن بالإلغاء النهائي للعتبة، لأنها لا تعكس، حسبه، الحجم

الحقيقي للتمثيلية الحزبية، مبرزا أنه «قد يحصل مرشح حزب لا يحقق العتبة على أصوات يفوق عددها عدد الأصوات التي يحرزها مرشح حزب يتوفر على العتبة ويأخذ المنصب، وهو إجحاف ما بعده إجحاف».

وعلى المنوال نفسه، دعا أمين عام الحزب إلى إلغاء نظام الحصص الإعلامية المخول للأحزاب خلال الحملات الانتخابية، مشددا على أهمية «تمكين كافة الأحزاب من حصة زمنها موحد، وبنفس المدة، حتى يتمكن ممثلوها من شرح برامجهم السياسية بالتساوي».

واقترح الأستاذ الكوهن في إطار ما أسماه «العمل على الرقي بمستوى المؤسسة التشريعية»، «وضع ضوابط جديدة لتمكين ذوي الكفاءات من الوصول إلى البرلمان»، محذرا من «استعمال المال من قبل الأعيان لكبح طموح الأكفاء وإقصائهم من إثراء المنتوج التشريعي».

كما تطرق إلى تنقية اللوائح الانتخابية، وجعل التقطيع الانتخابي أكثر مراعاة لمصالح الساكنة، والحدّ من مكاتب التصويت ومراجعة الساهرين عليها، وتجريم استعمال المال لاستمالة الناخبين، ومنع أصحاب السوابق العدلية وتجار المخدرات والتهريب والدعارة من المشاركة في الاستحقاقات.

أما ما يتعلق بموضوع التحالفات الحزبية والإشارة الى تحالف حزب الإصلاح والتنمية مع بعض الأحزاب السياسية المماثلة لمنهجه وأهدافه وخطه السياسي؛ فقد قيل الكثير في هذه النقطة، مع المطالبة بترك أمر هذا الاقتراح ودراسة جدواه إلى اجتماع مقبل بحول الله.

العدد 666 الجمعة 25 جمادى الأولى 1437 موافق 4 مارس 2016

خوف السلطة والحاجة إلى الشجاعة

جاء في افتتاحية العدد 1921 لـ «أخبار اليوم» الجمعة 4 مارس 2016، تحت عنوان «خوف السلطة وسلطة الخوف» لتوفيق بوعشرين «كم من مغربي اليوم، وسط النخبة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والدينية، يقول الحقيقة للسلطة، ويتكلم بلسان حي لا خشب في لغته ولا نفاق في نبرته». إذا كانت السلطة قريبة من المواطن، ترعاه، وتدبر شؤونه وتحترمه وتقضي مصالحه، فلماذا لا يصارحها ويحاورها ويتبادل الرأي معها، ولكن إذا كانت السلطة ظالمة، لا تحترم القوانين، فاسدة، مستبدة وطاغية، فلابد أن يخاف على سلامته إذا كان شخصا مومنا صالحا مستقيما وسيعمل بالمقولة «الصمت حكمة».

أما الشجاعة والجرأة فلا يتحلى بهما إلا العدد القليل من أولياء الله الصالحين، ونحن نرى أنهم ينقرضون شيئا فشيئا تاركين المجال للجبناء الذين يفكرون في امتيازاتهم، الطامعين فيما ستتصدق به عليهم السلطة اليوم أو الغد، «بلع اللسان مقابل انتفاخ البطون». أما من جهة أخرى إطلاق العنان للتعبير عن الرأي عبر شبكة «النيت» يبقى تظاهرا أو جبنا لان صاحبه لن يستطيع ترديد تعابيره في التجمعات العلنية أو عبر الصحافة المكتوبة، ويقول اللهم إن هذا منكر.

أغلب المحيطين بالملوك متملقون لا يقدرون على قول الحقائق خوفا من إزعاج أسيادهم، خوفا من غضبهم، وقد قالها الشيخ اليوسي للحسن الأول في رسالته الشهيرة، أما المثال الذي جاء في مقال التوفيق حول عنوان الفيلم فأنا أعتبره نوعا من الأدب واللياقة والنباهة والذكاء ولا أعتبره خوفا، الخوف هو أن يخفي المسؤولون عن المصالح الاستخباراتية الحقائق كما هي على الملك. رحم الله الحسن الثاني لقد قال عند تنصيب حكومة 1977 «إن كل ما أصاب المغرب من نكسات عبر التاريخ كان بسبب المحيطين بالملك الذين كانوا يخفون عليه البعض أو الكل من الحقائق»، أغلب المحيطين بالملك غير قادرين على

الصراحة بالنسبة للأوضاع القائمة خوفا على الامتيازات والمنصب والمال. لقد عرفت شخصين اشتغلت معهما رحمهما الله كانا يحبان الملك إلى درجة «العبادة» وكانا لا يسكتان عن قول الحق : السيد إدريس المحمدي رحمه الله والحاج عبد الكريم الخطيب تغمده الله برحمته الواسعة وهو الذي قال للملك في 1965 «لا شيء أسدنا يبرر حالة الاستثناء وإغلاق البرلمان»، والسيد المحمدي الذي خدمت بجانبه ثلاثة أعوام وحين توفي وجدوا في حسابه ثلاثة مائة درهم عوض أن يجدوا مئات الملايين.

حزبنا يقول لا لعزلة الملك، الملك رئيس الدولة ويجب اطلاعه على كل شيء لأنه هو الضامن لدوام الدولة واستمرارها، ويحق مصارحته، بالكيفية اللائقة بمقامه بالطبع، بالأوضاع القائمة بمملكته، لا مكان هنا للخوف والرعب، بل الوضع يتطلب القيام بالواجب وأداء الأمانة أحسن الأداء.

أنا لا أتفق مع السيد بوعشرين على التنكر في اللباس لان لكل مقام جلباب، بينما أوافقه على كون السلطة سلطة من يستأثر بالقرب من الحاكم، والتأثير تأثير من يوجد في الدائرة الضيقة، أما المومنون الوطنيون المخلصون للعرش ولإمارة المومنين الذين لهم ما يقولونه مبعدون وغير مرغوب في رأيهم وخبرتهم.

العدد 667 الجمعة 2 جمادى الثانية 1437 موافق 11 مارس 2016

الأحزاب الناشئة ووزارة الداخلية

الصحافة المغربية تناولت اجتماعنا مع وزارة الداخلية استعدادا للانتخابات التشريعية المقبلة ليوم 7 أكتوبر حسب منظورها، غير أن المشكل أعمق من ذلك إذ له جانب شكلي أو بروتوكولي وآخر يتعلق بصلب الموضوع أي الاستحقاقات.

أول لقاء كان لنا مع السيد رئيس الحكومة بمحضر وزيري الداخلية ووزير العدل نبهنا إلى كون المسؤولين يميزون بين أحزاب كبرى وصغرى ممثلة في البرلمان، وأزيد من عشرين هيأة سياسية لا تمثيلية لها في المؤسستين التشريعيتين، وكل مرة تجتمع مع مجموعة على حدة بالرغم من كون دستور 2011 الفصل7 لا يفرق بين الأحزاب السياسية التي تؤطر المواطنات والمواطنين وتكونهم سياسيا وتعزز انخراطهم في الحياة الوطنية وفي تدبير الشأن العام، وفي الوقت الذي تفهم رئيس الحكومة موقفنا وواعد بأن يضم الاجتماع الموالي الكل دأبت وزارة الداخلية على التفرقة.

الأحزاب الناشئة مواقفها متقاربة بالنسبة لقوانين الانتخابات وقانون الأحزاب، وقد عبرت عنها باستمرار ومنذ 2006 ، حينما خاطت الأحزاب الحاكمة بأغلبيتها البرلمانية قانونا مجحفا وغير عادل: حزب الاستقلال، الاتحاد الاشتراكي، الحركة الشعبية، الأحرار، الاتحاد الدستوري والتقدم والاشتراكية، أما العدالة والتنمية فقد كان مثلنا معارضا لقانون الأحزاب عند وضعه.

دستور 2011 جاء باحترام التعددية والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، غير أن كل شيء يمر بالنسبة للانتخابات بعيدا عن هذه القيم والمبادئ، وليست المسألة مسألة تمويل حتى لا يظن قارئ الصحف إننا نجري وراء «الفلوس» حاشا معاذ الله، نحن نجري وراء العدالة والحكامة الجيدة والمساواة والكف عن الكيل بمكيالين.

نريد أولا أن يدخل في فقدان الأهلية الانتخابية تجار المخدرات والتهريب

والدعارة وكل من يرفض أداء الضرائب أو مستحقات الدولة عليه وإعادة النظر في المواد 100 و101 و102 و103 و104 من القانون 9.97 قصد التضخيم وإجراء العقاب على الحزب الذي رشح المخل بالقانون.

همنا نحن الأحزاب الناشئة تكريس دولة الحق والقانون والتقدم بالديمقراطية المغربية إلى الأمام والقضاء على شراء الأصوات والاستفادة من وسائل الإعلام بالتساوي مع الهيآت الأخرى.

للإشراف على الانتخابات طلبنا من الحكومة الموقرة إحداث جهاز يرأسه قاض من المجلس الأعلى ويشارك فيه الأحزاب والمجتمع المدني والحقوقيون إلى جانب الحكومة لضمان شفافية الانتخابات، كما اقترحنا إعادة النظر في التقطيع الانتخابي قصد مساواة الناخبين والمنتخبين ترابيا ومجاليا على أساس مراعاة التوازن الديمغرافي ومساحة الدوائر الانتخابية، كما طلبنا بإجراء مراجعة دقيقة للوائح الناخبين وتنقيتها من المتوفين وغير المقيمين، أما في ما يرجع لنمط الاقتراع فقد اقترحناه فرديا في الدوائر القروية وباللائحة في الدوائر الحضرية.

ولتمكيننا من الوصول إلى قبة البرلمان للانخراط في تدبير الشأن العام والمشاركة في ممارسة السلطة كغيرنا طلبنا إلغاء العتبة وان كان اعتبار هذا الطلب تسولا فهو اخف الضرر من استعمال الأموال حلالها وحرامها لشراء الضمائر والإخلال بنزاهة العملية الانتخابية وضرب الديمقراطية في الأساس.

فضلا عن الدعم المادي المخصص للمساهمة في تسيير الأحزاب فإننا نرى وجوب حصول كافة الأحزاب على دعم مالي محترم ومتساوي خلال الاستحقاقات الانتخابية، أما إعطاء مليار سنتيم لزيد، و75 مليون سنتيم لعمرو فلن نقبله أبدا وسوف يدفع بنا إلى عدم المشاركة في الاستحقاقات نهائيا.

ما يجري على الدعم المالي المتكافئ يجري على الإعلام العمومي أي المساواة في الاستفادة من فرص الظهور والتداول الإعلامي حتى نتمكن من عرض أفكارنا وبرامجنا وتصوراتنا أمام المواطنات والمواطنين عبر وسائل الإعلام العمومية.

وأخيرا طلبنا من وزارة الداخلية عدم تعيين موظفيها على رأس مكاتب التصويت أو بلجان الفرز وكذلك موظفي البلديات والقرويات فضلا عن ضرورة التقليص من عدد مكاتب التصويت لتسهيل عملية المراقبة وتسهيل إمكانية المرشحين من تغطية كافة المكاتب بمندوبين والله ولي التوفيق.

العدد 668 **الجمعة** 8 **جمادى الثانية** 1437 **موافق** 18 **مارس** 2016

الشبيبة الإصلاحية

الشباب قلب الأمة النابض وأمل مستقبلها وخزان رجال غدها يجب علينا الاعتناء بهم أيما اعتناء ورعايتهم أيما رعاية، لأنهم من الدعامات الأساسية لبناء مغرب قوي، قادر على مجابهة التحديات، وللحفاظ على هذه الثروة الهائلة وجب تحصينهم من شتى أنواع الانزلاقات وتأطيرهم وتكوينهم على خدمة الصالح العام وإشراكهم في تدبير شؤون البلاد والعباد وإدماجهم في الحياة العامة مع مراعاة تلبية طموحاتهم المشروعة كملء أوقاتهم الفارغة بأنشطة تثقيفية وترفيهية وإبداعية ورياضية.

تعبّأ حزبنا طيلة شهر مارس يتهيأ لعقد مؤتمر استثنائي لترميم وهيكلة منظمته الشبابية الإصلاحية، وتجند المنسقون والمسؤولون لهذا الغرض، غير أننا انتبهنا إلى كون استحقاقات 7 أكتوبر تتطلب مجهودات متواصلة فقر الرأي على تأخير العرس الشبابي إلى ما بعد الانتخابات على أن ينضم الشبان والشابات الذين واللواتي تم استقطابهم مؤخرا إلى الخلايا الحزبية المحلية والإقليمية إلى حين وصول وقت المؤتمر الاستثنائي.

شبابنا الإصلاحي متشبث والحمد لله بالقيم الأخلاقية والمقدسات الوطنية، يطمح إلى المشاركة السياسية، وحزبنا يشجعه على ذلك لتقوية اعتزازه بهويته المغربية ومقوماته الدينية الوسطية السمحة التي تضمن له الابتعاد عن التطرف والتعصب والانحلال، أضف إلى ذلك أن حزبنا ملزم بتقوية الرصيد المعرفي لمنخرطي الشبيبة الإصلاحية وتنمية قدراتهم الفكرية من خلال دورات تكوينية وتنظيم ندوات، وحوارات، ولقاءات ودراسات ورحلات وغير ذلك مما من شأنه العمل على التفتح الفكري والمعرفي والتنمية الثقافية.

المرحلة مرحلة استثنائية، إنها تتطلب تعبئة شباب وطنيين ملتزمين واعين مستعدين على تجميع طاقاتهم لبناء وتشييد حزب إصلاحي جديد، وبالتالي جزء من البلاد مع العلم بأن المغرب بإجماعه الوطني وموقعه الجغرافي

الاستراتيجي وعمقه الحضاري وملكيته المتأصلة الجذور المتحلية بالحكمة وبعد النظر وشعبه النابغ قادر على تجاوز المراحل الصعبة والعقبات الكأداء.
إن حزبنا حزب الإصلاح والتنمية يرحب بكل الطاقات الشابة التي لبت النداء والتي ستتبعها على حماسها وتشجيعها لنا والتحاقها بنا، فنحن اصطلاحيون مومنون وطنيون ملكيون همنا خدمة بلادنا ومواطنينا ولسنا مصلحيين.

العدد 669 **الجمعة** 15 **جمادى الثانية موافق** 25 **مارس** 2016

الجبهة الداخلية معبأة بالنسبة للصحراء

عبر بان كي مون يوم الأربعاء 23 مارس 2016، عن شعوره بالقلق البالغ من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المغربية إزاء قسم من بعثة المينورسو المنتشرة في الصحراء. والمغرب الذي يتحمل طيلة أربعين سنة منحى خلاصات وتوصيات تقارير الأمم المتحدة المشككة في مغربية صحرائه ليس من حقه أن يقلق ويتظاهر للمطالبة بحقوقه المشروعة الثابتة، هذا منطق السيد الأمين العام وكافة أعداء المملكة وعلى رأسهم الجارة الجزائر رغم كون المغرب صاحب حق وذو قضية عادلة ويقوم بدور أكيد في الحفاظ على السلام في عدد من أرجاء العالم وقدم شهداء في سبيل ذلك، ويجيء بان كي مون الذي لم يبق له سوى 6 أشهر لتنتهي ولايته ليتهم المغرب بأنه "محتل" في خرق سافر لميثاق الأمم المتحدة. لقد تناسى الأمين العام الدور الهام الذي يلعبه من جهة أخرى المغرب ضد الإرهاب وتفكيكه لعدد من الخلايا الإرهابية التي تستهدف الجارة الأوروبية، وهذا الدور الأمني الذي يقوم به المغرب في المنطقة يجب اعتباره بالمقارنة مع العلاقات القائمة بين (البوليزاريو) وبين بعض الشبكات الإرهابية.

المغاربة حذرون ومعبأون وكلما شعروا بأن هناك التهيئ لخطة جديدة للحل لا تحفظ السيادة المغربية على الصحراء انتفضوا ووقفوا وقفة رجل واحد ضد المكائد والمناورات، آخرها محاولة توسيع مهمة المينورسو وتكليفها بمراقبة حقوق الإنسان مرورا بضجة أمينتو حيضر وتخطيطات روسو وقبله بيكر.

الأحزاب السياسية يجب تمكينها من الاطلاع باستمرار على تطورات الأوضاع، ويجب أن يكون في وزارة الخارجية إدارة يمكن أن تقصدها الأحزاب والنقابات ومنظمات حقوق الإنسان والباحثون يفيدون ويستفيدون لتبقى الشعلة متقدة.

يجب التفكير باستعمال بكيفية أو بأخرى، زيادة على السفراء المعتمدين في سائر الدول وبالخصوص في هيأة الأمم المتحدة وفي واشنطن وفي باريز وفي

اسبانيا وفي انكلترا وفي بروكسيل وفي جنيف، الطاقات التي تزخر بها الأحزاب والبرلمان والنقابات والمجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان والجمعية العامة للمقاولين والعائدون الغير المشكوك فيهم، أي تمكينهم بزيارات نظرائهم والمتعاملين معهم لبسط وتوضيح أكثر فأكثر .

مضامين مشروع الحكم الذاتي وأسباب الطي النهائي لصفحة الاستفتاء، نعم للإجماع ولكن أين هو الفعل، ماذا ينقص من الخزينة..؟ مائة مليار سنتيم لو خصصتها سنويا لهذه المجموعة التي ذكرناها للقيام بجولات تواصلية وتفسيرية عبر العالم مع استعمال جالياتنا عبر أوروبا وأمريكا وغيرها التي نشكرها على وقفاتها الأخيرة متشبثة بصحرائها المغربية

فوق مجهوداتنا كلنا نثمن الجهود المتواصلة لرئيس الدولة جلالة الملك الضامن لاستمرار الدولة المغربية، فقد أجرى يوم 23 مارس اتصالا هاتفيا مع وزير الخارجية الأمريكي جون كيري أكد فيه هذا الأخير عدم حدوث أي تغيير في موقف واشنطن من قضية الصحراء.

إننا كحزب سياسي كلما نتذكر "إن الوطن غفور رحيم" نتساءل ونسأل وزارة الداخلية المغربية وكافة مصالح المخابرات والاستعلامات التي تؤمن استقرار البلاد هل هناك في الحقيقة مواطنون مغاربة صحراويون في تندوف يرغبون في العودة إلى الوطن المغرب للمساهمة في بنائه ولا يجدون الأذان الصاغية وينتظرون بصبر لأنهم عازمون على الالتحاق بقاطرة الركب الحضاري التي يقودها جلالة الملك محمد السادس أعز الله أمره، فهل هناك من تحقيق في الموضوع..؟

الإصـــلاح

لقد برهن المغاربة المومنون الوطنيون المخلصون للمبادئ والقيم ومكارم الأخلاق أنهم قادرون دائما على مواجهة التحديات والتغلب على الصعاب مهما كانت المؤامرات والغدر والخداع.

حزب الإصلاح والتنمية ناضل مؤسسوه من داخل مواقع المسؤولية ضد الانحرافات والممارسات السلبية المضرة بمصالح الطبقات الشعبية ومصالح البلاد. والتحق به بعد نشأته أفواج من المناضلين من أجل العمل على استكمال البناء والتشييد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبالخصوص دعم المشروع الديمقراطي الحداثي التقدمي والإصلاحي الذي نادى به جلالة الملك محمد السادس أطال الله بقاءه، فخطبه وتوجيهاته منذ 1999 حتى اليوم كلها دعوة إلى إصلاح أوضاع البلاد، إصلاح الادراة والعدل والتعليم والمنظومة الصحية واقتصاد البلاد وتنمية العالم القروي والقضاء على البطالة والخصاص في السكن والاهتمام بالمرأة والشباب والطبقات المحرومة والمهمشة.. و.. و..

لقد أخذ حزبنا هذا الميدان الأخير ليكون لسان المحرومين والمهمشين والضعفاء والمساكين يدافع عنهم ويأخذ بيدهم.

جاءت حكومة ما بعد 2011، بعدما قدمت برنامجا يستحيل إنجازه وتطبيقه، وثاق المغاربة بوعودها ومنحوها أصواتهم، وأعطوا للحزب الذي يرأسها أزيد من مائة نائب برلماني، واستحوذت على أهم القطاعات وقالت بأنها ستحارب الفساد في سائر القطاعات وستحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتضمن العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والتوزيع العادل لثروات البلاد.

في عهد حكومتنا الموقرة التي جاءت من أجل الإصلاح، تفاقم الفساد حتى صرح رئيسها "الفساد غلبني" واعترف بلسانه بأن الإدارة لا تخدم المواطنين ولا تمتثل لتوجيهات جلالة الملك في خطابه لأكتوبر 1999، المتعلق بالمفهوم الجديد للسلطة.

نقول للسيد الرئيس ولماذا لم تقوّم الإدارة وتصلحها، لماذا لم تصحح القوانين الانتخابية من أجل ديمقراطية حقيقية مبنية على الكفاءات والقدرات والخلق والإبداع، عوض أن تبقى ديمقراطية الأعداد، لماذا لم تصلح القضاء ووزيره من حزبك وكذا التعليم العالي والتجهيز والشؤون الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل..؟

لا إصلاح ولا هم يحزنون.

"لا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم". يجب قبل كل شيء على المسؤولين أن يكونوا مومنين مقتنعين بضرورة الإصلاح، كما يجب على المحكومين أن يتقبلوا الإصلاح وانه لن يضر بمصالحهم وممتلكاتهم وامتيازاتهم وأموالهم ويساهموا فيه من تلقاء أنفسهم. لنجعل تعبئة الطاقات من اجل إصلاح الأوضاع وتعديل المفاهيم، طاقات الحكومة والبرلمان والأحزاب والنقابات والمجتمع المدني، ونكف عن الجري وراء المصالح والتموقع وتسلق السلاليم والتطاول وقلب الأوضاع للوصول إلى أهداف خاصة.

حزب الإصلاح والتنمية يدعو إلى اليقظة والحذر ومحاربة الفساد، خارج الحزب وداخله، والوقوف سدا منيعا في وجه كل من سولت له نفسه زعزعة الاستقرار وقلب الأوضاع والتطاول.

العدد 671 الجمعة 29 جمادى الثانية 1437 موافق 08 أبريل 2016

الأخـــــــــلاق

«إنما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا»

إن كل ما نصدم به من اختلالات حينما نقرأ صحفنا كل صباح سببه انعدام الأخلاق، وليس عبثا أن قال نبينا صلى الله عليه وسلم «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق». الأخلاق مكرمة من الله ولكن نتعلمها في البيت وفي المدرسة إذا كان الأساتذة أنفسهم مخلقين، ونتعلمها في المحيط الذي يدور حولنا إذا كان المحيط صالحا، سلوكنا اليومي يبين هل نحن مخلقين أم لا «يوثرون الناس على أنفسهم ولو بهم خصاصة». من الأخـــلاق الفاضلة التي تدل على انعـــدام اللهف وعلى الغنى الروحـــي والمعنـــوي، يقـــول العـــوام: «الله يعـــمر قلبنا بالله».

حكوماتنا غفر الله لها ولنا منذ الثمانينات إلى اليوم كلها تحدثت في برامجها على تخليق الحياة العامة، شيء جميل ولكن لا شيء، قال كاتب فرنسي «علم بلا ضـــمير خـــراب للنفس»، عندنا مـــسؤولون هم في حـــاجة إلى أن يكونوا مخلقين، قبل تلقين الأخلاق للآخرين.

خلق الأزمات للآخرين مظهر من مظاهر انعدام الأخلاق، زعزعة استقرار أسرة ما والمس بسمعتها والتآمر عليها ومحاولة إلحاق الضرر المادي والمعنوي بها والكذب والافتراء عليها وخلق الأساطير من انعدام الأخلاق وانعدام المروءة وسوء النية وقلة الإيمان، مجتمعنا مع الأسف الشديد فيه أعداد من هذا النوع يقبلون رأسك ويخرجون للشارع ينهشون سمعتك: «إن الضغينة تلقاها وإن كمنت كالقر يكمن حينا ثم ينتشر».

في قمة انعدام الأخلاق بعد التآمر نجد الرشوة التي تحاول الحكومة القضاء عليها ولكنها تفاحشت منذ تأسيس جهاز خاص بمحاربتها، الانشغال بخدمة المصالح الخاصة، وأنت في المسؤولية واجبك الانشغال بخدمة الوطن، فساد سببه أيضا انعدام الأخلاق، وهو مع الأسف الشديد منتشر في البرلمان وفي

بعض الأحزاب السياسية، وفي الإدارة وشتى المرافق. أخجل حينما أقرأ في الصحف أن حزبا يريد عودة المدانين قضائيا إلى الانتخابات، تقدم بتعديل يطالب بالسماح للمدانين في قضايا إصدار شيكات بدون رصيد بالترشيح، وحزب آخر يدافع عن زارعي الحشيش و.. و.. و.

العدد 672 **الجمعة** 07 **رجب** 1437 **موافق** 15 **أبريل** 2016

اهتموا بما هو أهم

تشتت شمل البرلمان يوم بدأت الأحزاب الغنية تشتري المرشحين وتشتري الناخبين، آنذاك وصل إلى البرلمان الأميون والفاسدون، والعتبة لا أثر لها في الاختلالات التي عاشها المغرب في الاستحقاقات منذ 2007 إلى اليوم.

الحديث عن إرادة الأمة لا محل له، لأن الشعب الفقير يجد في الانتخابات فرصة سانحة للأخذ من عند زيد وعمرو وسعيد و..و..و... أما الواعدون في الأمة فهم بعيدون كل البعد عن الانتخابات وأوساخها. أما الحكومات، فأي حكومات تنتجها الديمقراطية العددية، الحزب الذي تمكن من شراء أزيد من مائة نائب له كامل الحظوظ ليكون حكومة مثل التي على وشك الوداع.

الديمقراطية الحقيقية هي ديمقراطية البرامج والتخطيطات والأهداف المسطرة مسبقا والمساواة والعدل وتكافئ الفرص، وعلى أساس هذه المبادئ والقيم يجري التباري وليس على أساس المال.

تخفيض العتبة لا علاقة له بتشكيل أغلبيات بناء على تعليمات إدارية، هذا مجرد افتراء، والادعاء بأن تخفيض العتبة فيه تحطيم لدستور 2011 تغليط واحتيال. التعددية والتشارك جاءا في دستور 2011، والواجب هو أن تشارك الأحزاب الموجودة في الساحة المغربية في الاستحقاقات وأن تحاول ولوج البرلمان وتعبر أن أفكارها وآرائها وتدلو بدلوها في التشريع والمراقبة وإنقاذ مجلس النواب من وضعية «السيرك» التي يعيشها. الأحزاب الكبرى تتناطح في ما بينها بأسلوب لا يشرف، لأن الشعب يسخر منه وينفر من الدخول إلى الأحزاب والى الانتخابات.

الأحزاب الجادة التي تغطي كل التراب المغربي غادرته بضع سنوات بعد الحصول على الاستقلال لأنه لم يبق لا معقول ولا نضال في سبيل الصالح العام.

غريب هذا الاهتمام كله بالعتبة في وقت وجب فيه الاهتمام بالتقرير الجديد حول الصحراء الذي يعود فيه «بان كي مون» إلى استفزاز المغرب بمحاولة إقبار

مقترح الحكم الذاتي والمطالبة بعودة المكون المدني والسياسي للمينورسو الذي طرده المغرب.

العدد 673 **الجمعة** 14 **رجب** 1437 **موافق** 22 **أبريل** 2016

صرخة مدوية

شهدت عاصمة المملكة يوم الأحد 24 مايو 2014 ، تجمعا عاما لعشرة أحزاب وطنية مصحوبة بأعضاء مكاتبها السياسية أطلقت صرخة مدوية ضد ظلم الأحزاب الحاكمة وإجحافها وأنانيتها وتشبثها بمصالحها الخاصة منذ ما يقرب من عشر سنوات، حيث مررت بأغلبية برلمانييها الذين حصلوا على المقاعد بتدفق الأموال حلالها وحرامها قوانين إقصائية في حق الهيآت الناشئة، وكان القميص الذي تمت خياطته بإتقان لا يصلح إلا لثمانية أو عشرة أحزاب كبرى لا غير.

تلك القوانين التي نطالب بتعديلها ودمقرطتها أوصلت إلى مناصب القرار أناسا عدد منهم غير قادرين على القيام بدورهم في النهوض بأوضاع البلاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لأنهم أميون، ليست أمية القراءة والكتابة فقط ولكن عاجزون عن الخلق والإبداع والتخطيط وكيفية الوصول إلى التنمية وتدبير ورش الجهوية.

الأحزاب العشرة التي اجتمعت بقياداتها تناضل منذ 2006، وهي حالا لا تطالب بأكثر مما جاء به دستور 2011 ، تطبيق الديمقراطية والمشاركة واحترام التعددية والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية. فأين هي تلك القيم والمبادئ في قانون الانتخابات وفي قانون الأحزاب، وأي بنود تنص عليها..؟ حسب الفصل 7 من دستور المملكة «تعمل الأحزاب السياسية على تأطير المواطنات والمواطنين وتكوينهم السياسي، وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية وفي تدبير الشأن العام» لم يفرق المشرع بين الأحزاب، ولم يتحدث عن الكبرى والصغرى والممثلة في البرلمان وغير الممثلة، حتى تتفنن الأحزاب المهيمنة على الحكم والتسيير في تصنيف الهيآت السياسية كما شاءت وحتى تستقر هي في مناصب القرار.

راسلت الأحزاب السياسية الناشئة طيلة عشر سنوات كل من له مسؤولية في

هذا البلد. ولكن لم تتمكن من العثور على غير «الصم» وحتى حينما قابل بعضهم رئيس الحكومة لم يتم شيء. لن يحدث أي تغيير لان أحزاب المعارضة وأحزاب الأغلبية من ثمانية إلى عشرة متضامنة على أن تسد الطريق على الآخرين اللهم إلا إذا جاءت تعليمات قوية من جهة قوية.

ليت تلك الأحزاب التي تطلق على نفسها نعت الكبرى تتباهى ببرامجها وتخطيطاتها وما تحققه من رخاء للمغاربة، أبدا إنها تتباهى بعدد المقاعد المحصل عليها في الانتخابات بدعم الدولة الغير المتكافئ والمتحيز، مليار سنتيم للحزب الكبير و 75 مليون سنتيم للحزب الصغير، أي صفر فاصلة 5 في المائة (0.5) والغريب في الأمر أن من بين الأعداد المتباهى بها نجد ملاحقين قضائيا من أصحاب السوابق وتجار الممنوعات.

الأحزاب الناشئة اجتمعت بقياديها لتصرخ : كفى من الظلم والإجحاف والتهميش، أيتها الأحزاب الكبرى المتسلطة على الحكومة، أنتم أنانيون وظالمون لأنكم تستحوذون على حصة الأسد من الدعم الممنوح للانتخابات وللتدبير اليومي ولتسيير المؤتمرات، أنتم تستحوذون على الإعلام العمومي وعلى البرامج الحوارية وغيرها من البرامج الإذاعية والتلفزية وتسدون علينا الطريق حتى لا نتحدث للمواطنين والمواطنات عن برامجنا وتخطيطاتنا وأهدافنا وما نريده لهذا الشعب العزيز من تقدم وازدهار وطمأنينة ورخاء.

اجتماع يوم الأحد هو استنكار شديد للحياد السلبي من طرف الأحزاب الحاكمة التي لا تريد بأغلبيتها تعديل القوانين المجحفة حتى تستجيب لمتطلبات الدستور الديمقراطية والتعددية والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة والكرامة.

العدد 674 الجمعة 21 رجب 1437 موافق 29 أبريل 2016

حل المشكل يوجد في المغرب وقراراته واختياراته

كان خطاب الملك في القمة الخليجية صريحا للغاية، غير أنه زرع الخوف في نفوس المغاربة عندما سمعوا محمد السادس يتحدث عن مؤامرات تستهدف استقرار المغرب ووحدته ووجوده في صحرائه.

الأمين العام بان كي مون أبان طبعا عن انحيازه إلى الطرف الآخر في نزاع الصحراء، ولكن هذا ليس من شأنه إخافة المغرب وزعزعة استقراره، الإزعاج آت من تقلبات سياسات البيت الأبيض، المغرب حريص دائما على محافظته على علاقاته مع أصدقائه وحلفائه، غير أنه في الأشهر الأخيرة قرر تنويع شراكاته، وهكذا قام جلالة الملك محمد السادس بزيارة روسيا وبعد ذلك سيتوجه إلى الهند ثم الصين الشعبية بحول الله وقوته. ربما الغرب أزعجه اقتراب المغرب من هذه القارات، وحين نقول الغرب نعني أمريكا التي تسعى إلى تقسيم الشرق الأوسط وزعزعة المملكة السعودية. أمريكا حرضت بدون شك موظفيها في ديوان الأمين العام للأمم المتحدة بالنسبة لتقرير بان كيمون حول الصحراء، خصوصا وأن أمريكا لا صديق لها سوى مصالحها الخاصة، والمغرب بدوره ليس مملوكا لأحد، وهو حر لتنويع حلفائه، وقضية الصحراء قضية مصير لا هوادة فيها، أمريكا عليها أن تلزم الحياد وأن تشجع الأطراف على التوصل إلى حل دون الميول إلى الجزائر وصنيعتها (البوليزاريو) وإن كانت اهتماماتها تتعدى الصحراء بكثير.

المغرب ليس عليه أن يخاف، الدولة القوية لا تخاف.. لا أقصد بالقوة هنا قوة السلاح، بل قوة متانة الأسس التي تبنى عليها الدولة.

فحينما تكون الدولة متشبثة بالديمقراطية الحقة وبحقوق الإنسان وتحترم القانون وتساوي بين المواطنين وتعطي لكل ذي حق حقه وتضمن الحريات ولا تظلم ولا تنتهك الحرمات، تربي وتعلم وتوظف وتشغل بدون محسوبية ولا انتقائية،

الجميع سواء فيما يرجع للشروط المطلوبة، وتوفر العيش الكريم للجميع وتشيع ثقافة التضامن والتآزر والتعاون، العدل فيها منتشر وكرامة البشر محترمة، هاته الدولة لا يصيبها الرعب والحمى ولا يزعزعها التهديد والوعيد من أي طرف كان لأنها واثقة من نفسها سائرة على النهج القويم وفي الطريق المستقيم.

ولهذا يجب أن يكون المسؤولون والسلطويون والإداريون والمنتخبون في الصحراء وغيرها من الأقاليم مومنين وطنيين مخلصين للعرش وللمغرب وللصالح العام، يحاربون الممارسات والسلوكات التي تغذي عقلية الانفصال، وهذه الممارسات الضارة مع الأسف الشديد أصبحت لها دعاتها وأدواتها ومافياتها، تبتز الدولة، وتستنزف أموالها، وتجهض السياسات البناءة للدولة في الأقاليم الصحراوية بمناوراتها الباطنة والظاهرة ونفاقها وتملقها وافتراءاتها ومحاباتها.

إن هذه الكيانات الطفيلية والجراثيم التي تعيش في ظلها والمنتفعين منها أصبحت تكون قوة ضاربة تضر وتسيء للوحدة وتحرض وتدفع الناس للانفصال، ونحن نتساءل : ماذا تنتظر الدولة لضرب أوكار التخريب ودعم الصحراويين المومنين الوطنيين المخلصين للمغرب وللعرش الوحدويين..؟

إن درجة إيماننا بعبقرية أمير المؤمنين وما يتمناه لأبناء الصحراء من رقي يوازيه الخوف الذي ينتابنا من بناء مشروع ديمقراطي من حجم الحكم الذاتي على أسس مغشوشة ومؤسسات قبلية وانتخابية يطغى على بعضها الحس العنصري القبلي وغياب الحس الوطني الصادق لدى أغلب العناصر المكونة لهذه الكيانات المصطنعة وذلك رغم توفر المنطقة على رجال ونساء وشباب أكفاء تم تهميشهم لأنهم رفضوا التلاعب بمصالح المواطنين والاستخفاف بالمصالح العليا للبلد ولأنهم وحدويون.

ومن أجل توفير حظوظ لانجاح ما نحن مقبلون عليه فنحن مطالبون بإصلاح الأرضية من كل بؤر التوتر التي تسببت في تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والأمنية في الصحراء.

وعلى أمريكا أن لا تنسى أن المغرب دولة راسخة في التاريخ لها 14 قرن، وعليها أن تمعن في التفكير قبل طعنها في الخلف.

يجب إعطاء المسؤوليات الآن للكفاءات والقدرات الصالحة المستقيمة في جميع الميادين وعلى سائر المستويات بدءا من المنتخبين. يجب أن لا نسمح بالترشيح إلا للمواطنين الوحدويين الأكفاء، نفس الأنقياء الأتقياء يجب تعيينهم كولاة وعمال وقواد وقضاة ومسؤولين.. وعلى الأحزاب السياسية أن تتحمل مسؤولياتها وتنقي صفوفها من المصلحيين والانتهازيين وتهتم أكثر فأكثر بالشأن العام وبمستقبل البلاد وبصنع ديمقراطية حقيقية مبنية على البرامج والأهداف لا على شراء الضمائر للحصول على أكبر عدد من المنتخبين.

ولا يفوتنا أن ننوه بالمجهودات التي قام بها الجميع أخيرا: الدبلوماسيون المغاربة واليهود المغاربة في أمريكا والدول الصديقة والشقيقة، فرنسا وإسبانيا ومصر والسينغال وغيرها، واللوبي الأمريكي الصديق حيث وقفوا بجانب الحق والصواب، وساندوا المغرب في محنته التي تسبب فيها الأمين العام بان كيمون منذ زيارته الأخيرة للمنطقة وتصريحاته وتصرفاته البعيدة كل البعد عن مفهوم الدبلوماسية والحياد.

العدد 675 **الجمعة** 28 **رجب** 1437 **موافق** 6 **مايو** 2016

حذار حذار من الاستمرار في إفساد المبادرات الملكية

بعد الوضعية الحرجة التي مر بها المغرب قبل صدور القرار الأممي الأخير أصبح من الواجب على المسؤولين في الدولة التفكير بإمعان في مراجعة كيفية تدبير شؤون البلاد والعباد تعجيلا بالركوب في قطار إصلاح أوضاع بلادنا جذريا وليس سطحيا كما فعلناه حتى الآن لنقطع الطريق على أعدائنا وعلى خصومنا ونجلب لوطننا أكثر المساندين والمتعاطفين.

يجب أن نتوجه داخليا نحو ما هو إيجابي ومتين ومفيد : إجراء الانتخابات بعد أربعة أشهر على الشكل التي مرت به حتى الآن يعرف الجميع أنها ستكون مسرحية أخرى يتألم لها الراسخون في علم وعالم الديمقراطية، لا ننكر أن الترسانة القانونية موجودة لصيانة الاستحقاقات ولكن لا تحترم ولا تطبق.

ستكون الانتخابات حرة نزيهة وشفافة حينما يلتزم الجميع بذلك : الحكومة والأحزاب والمرشحون والناخبون من أجل إخراج مجالس ذات مصداقية ورافعة للتنمية (محمد السادس يوليوز 2002)، الشيء الذي يتطلب إبعاد الأميين عن الاستحقاقات وإبعاد المحكوم عليهم بعقوبة الحبس وإبعاد تجار الممنوعات من مخدرات وتهريب ودعارة وأصحاب الشكارة وتحريم استعمال المال والوعود والهدايا لشراء الأصوات وفسح المجال أمام المومنين الوطنيين المخلصين للشأن العام الأكفاء المستقيمين، مع الضرب بيد من حديد على يد كل من سولت له نفسه خرق القانون، ما يجري على شمال المغرب يجري على جنوبه، نحن ملزمون ببناء مؤسسات ديمقراطية صحيحة صلبة وقوية يعترف بها الجميع وتنفعنا وتحصننا من ظلم الخصوم والأعداء.

المرحلة المقبلة تتطلب حكومة قوية كفأة ومتراصة البنيان مكونة من رجال محنكين مقتدرين صالحين مصلحين لا تهمهم أحزابهم بقدر ما تهمهم مصلحة الوطن والشأن العام، ورئيس حكومة بليغ رزين متزن عليه هالة من الوقار

والاحترام يقود الإصلاحات واحدة تلو الأخرى، يجد وبدون ملل ولا كلل الإدارة، العدل، الإعلام، التعليم، المنظومة الصحية، مالية البلاد، يعتنى أيما اعتناء بالعالم القروي وبالشباب وبالمرأة ويهتم بالطبقات المحرومة ساعيا في ايجاد الشغل والسكن لها، قريبا من المعوزين والمعوقين والفقراء والمساكين مما يضمن الأمن والاستقرار والحريات وحقوق الإنسان.

المرحلة تتطلب كذلك سلطات محلية مواطنة : ولاة وعمال وباشوات وقواد يفتحون مكاتبهم للمواطنين والمواطنات ويستقبلونهم ويحلون مشاكلهم كما جاء في خطاب الملك لـ 12 أكتوبر 1999 المفهوم الجديد للسلطة.

هذه المقومات كلها التي سبق ذكرها وغيرها كإنجازات الطرق السيارة وبناء الموانىء الكبرى والمطارات والمنشآت الاجتماعية والطاقية والصناعية وتخطيطات الأوراش الكبرى في جنوب المملكة كل ذلك سينعكس على ملف صحرائنا وسيقول أعداؤنا في داخلهم إن المغاربة يكدون ويجتهدون لتحسين أوضاعهم وتقوية مؤسساتهم الديقراطية.

بعد أن حلمت لبضع ثواني ها هي صحف بلادي توقظني بدوي الفساد الذي ما زال يستشري في جميع الميادين رغم محاولات الحكومة الحالية ويحاول تعطيل المبادرات الطيبة التي تزخر بها خطب وتوجيهات ملك البلاد الصالح المصلح ملك الفقراء وملك الإصلاحات.

وهنا أتوجه إلى كافة المغاربة حاكمين ومحكومين وأقول لهم تعبأوا ضد الفساد وغيروا سلوكاتكم وانصروا وناصروا ملككم، ففي إصلاح الأوضاع مساهمة في حل مشكل الصحراء وستعيدون للبلاد هيبتها ومكانتها بين الدول المتقدمة الراقية المتحضرة.

عودة إلى إدارة ملف الصحراء

دأبت عدد من الجمعيات الثقافية على تنظيم ندوات حول قضية المغرب الأولى الصحراء المغربية، هذا شيء جميل يدل على الوعي المتنامي للمواطن المغربي بهذا المشكل المفتعل الذي عمر أكثر من أربعة عقود.

مررنا بأسابيع حرجة أخيرا قبل القرار رقم 2285 لمجلس الأمن ووقفنا على الأعداء وعلى الأصدقاء، وحتى من يصطلح على نعتهم بالأعداء يمكن أن نجد لهم مبررا في مواقف مبنية على مصالح لا اقل ولا أكثر، ولكن ظلم ذوي القربى أشد مضادة على المرء في وقع الحسام المهند.

خطاب الملك محمد السادس في الرياض كان في محله، وتوجه جلالته إلى شراكات استراتيجية في الخليج وروسيا والصين وقريبا الهند، توجه صائب لأننا مطالبون بالتحاور والتواصل مع سائر الجهات النافذة ومطالبون بجلب العطف لقضيتنا الأولى لأننا مظلومون والشرعية القانونية والتاريخية والجغرافية لا بد أن تنتصر على المصالح الظرفية.

حوارنا مع مجلس الأمن ومع الولايات المتحدة ومراكز القرار الوازنة، الرسمية وغير الرسمية، لن ينقطع خصوصا وأننا لسنا نحن الذين خلقنا الأزمة بل غيرنا الذين يسعون إلى خلق العداوة بيننا وبين الولايات المتحدة.

لقد خرجنا شبه سالمين من محنتنا، لكن يجب أن نبقى حذرين متربصين مستعدين لما هو أسوأ ولكن بإعادة النظر في كيفية إدارة الملف، أهل الحل والعقد أولا والحكومة والبرلمان ودبلوماسيونا في سائر أنحاء العالم وخصوصا بالدول النافذة والدول التي تنصب لنا العداء والشعب المغربي بكل مكوناته.

ذكر أخيرا الوطني الغيور الدخيل بالجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، أضف إلى ذلك العائدين والمنتخبين في الأقاليم الجنوبية الذين لا تشوبهم شائبة والقياديين الذين التحقوا بأرض الوطن والذين يجب إشراكهم في تدبير الملف، قلناها وكتبناها عدة مرات في افتتاحياتنا، ويشاع أن هنالك

مئات من الصحراويين ينتظرون عودتهم إلى الوطن الأم ولكن لا يسمح لهم بذلك حتى الآن ولا ندرى لماذا..؟.

على الجزائر أن تقوم من سكرتها الناتجة عن البغضاء وتقنع بأن الأخطار محدقة بالمنطقة بأكملها وأن عليها أن تجعل يدها في يد المغرب لمجابهة التحديات والأخطار المحدقة بشمال إفريقيا، والحل هو التحاور حول المشاكل الثنائية بكامل الصدق والأخوة.

المغرب معروف بميوله إلى بناء السلم والاعتراف بالآخر والسهر على الصالح العام، فعلى بركة الله..

العدد 677 **الجمعة** 13 **شعبان** 1437 **موافق** 20 **مايو** 2016

عملية التنظيف ضرورية

إذا اقتنعت الدولة بعد ما مرت أربعون سنة على استرجاع الأقاليم الصحراوية المغربية أن النخب التي صنعتها واعتمدت عليها في تسيير الشأن العام قد تجاوزها الزمن وأن الضرورة تقتضي إصلاح الأوضاع وتغيير السلوكات بكيفية جذرية لتقوية موقف المغرب إزاء المنتظم الدولي الذي يطالب بالديمقراطية الحقيقية واحترام حقوق الإنسان بكيفية جدية، أصبح من مصلحة الدولة المبادرة بإعطاء الأوامر الصارمة بأن تكون الانتخابات المقبلة في أتم الشفافية والنزاهة والنظافة وإبعاد المتهمين بالفساد الإداري والمالي والسياسي وذوي النفوذ والمال والمتواطئين مع الانفصاليين. يجب القيام بعملية تنظيف واسعة تقوم بها وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية والاستخباراتية، وإن اقتضى الحال استدعاء من يجب إبعادهم وإقناعهم بأن التطورات الداخلية والخارجية الحالية تقتضي منح التدبير إلى نمط جديد من المسيرين همهم تخليق الحياة العامة والوقاية من الفساد وتحويل الأقاليم المسترجعة إلى مدن فاضلة تزخر بقيم النزاهة والشفافية والوضوح وتكافؤ الفرص والمساواة والعدالة والاستقامة في تدبير الشأن العام.

هذه الإجراءات المستعجلة التي ستقوم بها الدولة في الصحراء لا مناص طبعا من إدراجها في جهات الشمال العشرة من كلميم إلى طنجة مع إقرار مبادئ المساءلة والمحاسبة للمسؤولين الإداريين والبرلمانيين والوزراء والقضاة والولاة والعمال والباشوات والمعلمين والأطباء وغيرهم، كما يجب تجريم الرشوة والاختلاس والشطط واستغلال النفوذ واستعمال الأموال والوعود في الانتخابات لشراء الأصوات.

الحكامة الجيدة نسمع بها والخطابات مليئة بها ولكن لا نلمسها في التصرفات اليومية للمسؤولين. نفس الشيء في ما يتعلق بالمواطنة رغم وجود خطاب المفهوم الجديد للسلطة المزرخ في أكتوبر 1999 ووجود الدستور الجديد 2011. إذا سلمنا بأن بعض المنتخبين فاسدون وأن المواطنين يجب عليهم أن لا يعطوهم

أصواتهم من جديد، فوسائل الإعلام السمعية والبصرية عليها أن تقوم بواجب إرشاد المواطنين والمواطنات عبر برامج هدفها تخليق الحياة العامة. المنتخبون الفاسدون يمتصون جميع مقدرات الدولة ويلطخون سمعتها.

الأحزاب التي رفعت من سقف الوعود وبالغت فيها قبل خمس سنوات ولم تتحقق للشعب ولكن تحقق لها هي الأحزاب: المنصب والمال والجاه والسلطة، لا مناص من كون الشعب الواعي سينتقم منها حتى لا يتعرض للإحباط والصدمة والخيبة مرة أخرى.

وأخيرا يمكن القول بأن الديمقراطية الحقيقية المبنية على المبادئ والقيم والبرامج والتخطيطات البناءة في صالح الشعب والطبقات المحتاجة والقضاء على الفساد بالعمل الجاد لا بالقول من شأنهما أن يجعلا الجميع ينظر إلينا نظرة احترام وتقدير إذا نحن قمنا بتنظيف بيتنا.

العدد 678 **الجمعة** 20 **شعبان** 1437 **موافق** 27 **مايو** 2016

المحاسبة ضرورية

إذا كانت أغلبية قيادات حزب «البيجيدي» تريد أن تعطي بنكيران فرصة ولاية ثانية على رأس الحكومة من خلال تمديد ولايته سنة إلى أن تمر انتخابات 7 أكتوبر وتشكل الحكومة، فإن كل الذين يحبون الخير لهذه البلاد ولشعبها لا يتمنون أن يصبح السيد بنكيران رئيسا لحكومة مغربية مرة أخرى لأنهم يتطلعون إلى الأفضل والأحسن والأفيد بالنسبة لهم.

المؤسف هو أن المتوجهين إلى صناديق الاقتراع عدد ضئيل بالنسبة لأربعين مليون مغربي ومغربية الذين فقدوا الثقة تماما في وعود السيد بنكيران الذي افترى بها عليهم في 2011 ، لا ذكاء ولا حكمة ولا خطاب ولا شخصية كريزمية ولا جرأة ولا تواصل ولا صراحة ولا إنجاز في صالح الطبقات الشعبية المكبوثة، جاء رئيسنا المحترم من أجل الاصلاح فتفشى في عهده الفساد والفوضى والظلم والشطط في استعمال السلطة. حقا لم يغتن هو من وراء المنصب بل أعداد وأعداد اغتنت في محله ولم يستطع ردعها ولا القضاء عليها «لقد غلبني الفساد» هو قائلها وما عليه إلا أن يترك المنصب لمن هو أهل له وعلى الشعب أن ينتفض ويقطع الطريق عن أناس واعدوا ولم يوفوا لانعدام القدرة والكفاءة والجرأة والخلق والابداع.

في العشرين من يناير 2012 ، أتحفنا الأستاذ بنكيران بخطاب طويل عريض دام ساعتين ليعرض علينا برنامج حكومته المرتكز على العمل المندمج والمتكامل والمقاربة التشاركية وربط المسؤولية بالمحاسبة «ستعمل الحكومة على ترسيخ مسار البناء الديمقراطي من خلال مواصلة بناء الدولة الديمقراطية ومحاربة الاختلالات وأوجه الفساد من خلال التنزيل التشاركي والديمقراطي لمقتضيات الدستور والجهوية المتقدمة وإصلاح الإدارة وتكريس استقلالية السلطة القضائية وفعاليتها». كلام جميل لم يتحقق منه شيء.

أهم ما في هذا المجال هو إصلاح المنظومة الانتخابية الذي لم يتحقق بعد بحيث

المال يفسد إرادة الناخبين والمحاسبة منعدمة وغياب الضمانات اللازمة لنزاهة وشفافية الاستحقاقات الانتخابية غير موجودة.

الحكومة الموقرة بقي في عمرها سبعة أشهر ولم تنجح خلال الأربع سنوات الفارطة في الرفع من أداء الإدارة إلى مستوى النجاعة والفعالية والمردودية العالية للقيام بواجب خدمة المواطنين : المساطر معقدة والولوج إلى الخدمات الإدارية صعب، الحق في الحصول على المعلومة «ما كاينش».. كما لم تنجح في تحسين الأوضاع الاجتماعية للموظفين والمستخدمين بالإدارات العمومية، الأخذ بعين الاعتبار بمبدأ المناصفة في الوصول إلى تمثيلية منصفة للمرأة في مناصب الشغل منعدم، «المواطن لا يذهب الى الادارة إلا مكرها ويفرح إذا خرج منها بسلام» هذا كلام السيد رئيس الحكومة (أخبار اليوم 28 فبراير 2016)

الحكومة لم تحم المال العام من الهدر ولم تستطع مكافحة الإثراء الغير المشروع.

«إن الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة يأتي في صدارة أولويات برامج الإصلاح الحكومي، لكنه متعطل وناقص: التخليق، ضمانات المحاكمة العادلة، تبسيط المساطر، تسهيل ولوج المتقاضين إلى المحاكم، تنفيذ الأحكام، المساواة أمام القضاء» (هادشي كلو ماكاينش).

واعدت الحكومة بتحقيق نمو اقتصادي قوي ومستديم ومنتج لفرص الشغل ومتضامن يحسن القدرة الشرائية للمواطنين ويرفع من تنافسية المقاولات المغربية وقدرتها على اختراق الأسواق، لا شيء من هذا القبيل تحقق مع الأسف الشديد، فلا البطالة انخفضت إلى 8% ولا نسبة النمو ارتفعت إلى 5.5% . 6%.

وبخصوص تنمية العالم القروي وخاصة المناطق الجبلية والمعزولة فما زالت المشاكل هي المشاكل : الماء والكهرباء والمسالك والطرق والقناطر التي تستهدف فك العزلة ثم تجهيز المدارس والمراكز الصحية ودور الأمومة والولادة والمرافق الإدارية.

الواقع أن الانتظارات الاجتماعية الملحة متعددة ومتنوعة، والاستجابة لها استثمار بالنسبة لأية حكومة كرست جهودها في الاهتمام بالتعليم والتكوين

ومحاربة الأمية والصحة والسكن وفك العزلة عن العالم القروي والمناطق النائية والجبلية حتى تعود مرة أخرى الى الحكم.

حكومتنا الحالية عملت ما في وسعها غير أنها لم تجرأ على محاسبة المفسدين، ولم تستطع بناء اقتصاد منتج للثروة وللشغل، ولم تعتن بما فيه الكفاية بالعالم القروي، ولم تضمن بما فيه الكفاية الولوج العادل إلى الخدمات الأساسية بسبب انتشار الرشوة والمحسوبية والزبونية ولم تحارب البطالة.

هاته النواقص ستظهر جلية يوم الاقتراع أمام أعين الناخبين ولا شك أنها سيكون لها تأثير على اختياراتهم.

العدد 679 **الجمعة** 27 **شعبان** 1437 **موافق** 3 **يونيو** 2016

الـفـشـل

جدد السيد رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران اعترافه بفشله في محاربة الفساد، لأنه ليست هذه هي المرة الأولى التي يصرح فيها بذلك، فخلال أربع سنوات التي مضت رفع مرة الراية البيضاء ومرة أخرى قال «عفى الله عما سلف» وأخرى قال «غلبني الفساد أنا الذي جئت لمحاربته»، فأين هي الشجاعة السياسية في هذا الكلام..؟ الذي معناه «أنا لست قادرا ولا كفأ لتدبير شؤون البلاد، تنقصني الشجاعة والجرأة والقدرة والحنكة».

لم يستحي السيد الرئيس المحترم من المواطنين والمواطنات حين يحطم الآمال التي وضعوها في تصريحاته في2011 و2012 بالنسبة للقضاء على الفساد وقطع دواليبه وثاقوا فيه وأعطوه أصواتهم.

استسلم السيد الرئيس للوبيات منعته - حسب قوله - من القضاء على الفساد، فليسلم لهم الحكم، عوض أن يوهم الشعب أنه جاء ليصلح أوضاعه ويدبر شؤونه.

فكيف لرئيس مهزوم أن يدبر شؤون الناس وينتظر منهم أن ينتخبوه مرة أخرى ليقود الحكومة الثانية، حكومة تنحني أمام لوبيات الفساد والريع والاستغلال والتطاول على خيرات البلاد والعباد، هذا هو «الهبل» بوجهه.

الأحزاب التي تحكمنا اليوم وعلى رأسها السيد عبد الالاه بنكيران ذاقت حلاوة الكرسي المسحور وسائر الامتيازات العالقة به، الظاهرة والباطنة، لذلك فإنها متشبثة به - أي الكرسي - وستعمل كل ما في وسعها للرجوع إلى القيادة خصوصا والهيأة الناخبة لم تصل بعد إلى النضج الذي يجعلها تميز بين الصالح والطالح، بين الايجابي والسلبي، بين المنتج والعقيم، حكومة لم تنتج المطلوب منها عليها أن تحاسب بسحب الثقة منها، فلتذهب إلى زوال وليحل محلها المومنون الوطنيون المخلصون للشأن العام الأكفاء الأتقياء الأنقياء المستقيمون الذين لا يخافون لا من التماسيح ولا من العفاريت ولا من الأفاعي ولا من

العقارب ولا ينبطحون أمام اللوبيات مهما كان نفوذها وكانت قواها ومكانتها.
الدستور الجديد ينتظر كفاءات جديدة صلبة تضعه على أرض الواقع وتطبق صلاحياته وسلطاته.
بقي على الناخبين والناخبات أن يطلبوا الحساب عما تم تحقيقه، وما السبب في عدم تحقيق الجزء الأوفر من البرنامج الحكومي المصرح به في يناير2012 لنيل ثقة المواطنين بالتغرير بهم.

العدد 680 **الجمعة** 4 **رمضان** 1437 **موافق** 10 **يونيو** 2016

إخواننا المحتجزون في تندوف

الشعب المغربي قاطبة مهتم أشد الاهتمام بحالة الإخوة الصحراويين المحتجزين في تندوف تحت حكم أجهزة البوليزاريو (مجموعة من المستفيدين من دعم النظام الجزائري)، وبعض الدول المغرر بها، التي لا تعرف شيئا عن الصحراء وماضيها وتاريخها، قضية يعيشها الشعب المغربي بألم وحسرة ويتفهم ظروف المحتجزين المأساوية ويحاول حسب إمكانياته وكلما سنحت الفرصة التخفيف من حدة الوطأة ولو بالتضامن الدائم والمستمر والدفاع المستميت.

عبثا الجزم بأن الأحزاب المغربية تنازلت عن قضية الصحراء كما جاء على الصفحة الأولى من «الأسبوع» عدد الخميس 3 رمضان 1437، وأن المغاربة أصبحوا هذه الأيام يعتبرون قضية الصحراء قضية ثانوية كما قيل في مستهل الحقيقة الضائعة لقيدوم الصحافيين مولاي مصطفى العلوي في نفس العدد: «لن ننس عراك المغاربة مع بان كيمون بعد هفواته وانزلاقته، عراك توقف بانتصار المغرب جزئيا بفضل المظاهرات الحاشدة عبر أجزاء المعمور». حركية التاريخ تحتم الآن ضرورة فسح المجال للنخب الصحراوية المغربية كي تساهم في الدفع بعجلة التنمية الشاملة للأقاليم المسترجعة خصوصا وقد أثمرت الكليات والجامعات المغربية صحراويين حاملي شهادات عليا في مختلف التخصصات، وقد حان الوقت لهذه القدرات في ظل الديمقراطية التشاركية المساهمة بخبراتها وكفاءاتها في تدبير الشأن العام بالصحراء ومختلف جنباتها.

حزب الإصلاح والتنمية التقى بهذه المجموعة الشبابية في يناير 2016، وأقام لهم بمقر الحزب ندوة فكرية وطنية تحت عنوان «التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالأقاليم الجنوبية ورهانات المستقبل» دعا لها رؤساء الأحزاب المنخرط فيها الكفاءات الصحراوية (جبهة القوى

الديمقراطية، التجمع الوطني للأحرار، التقدم والاشتراكية، العدالة والتنمية، الاتحاد الدستوري، حزب الاستقلال، الحركة الشعبية، الأصالة والمعاصرة، العهد الديمقراطي) وقال الأمين العام بالحرف: «إن حزب الإصلاح والتنمية حريص على تمكين أبناء أقاليمنا الجنوبية حاملي الشهادات العليا من الوسائل اللازمة لتدبير شؤون أقاليمهم وإبراز قدراتهم وكفاءاتهم في النهوض بتنمية الأقاليم الصحراوية، كما دعا المجموعة الشبابية إلى دفع الأحزاب التسعة السالفة الذكر والتي لها وزنها في الساحة الوطنية أن تحذو حذونا وتقيم على التوالي في العيون وبوجدور والداخلة عددا من الندوات حول الأقاليم الصحراوية المسترجعة للزيادة في تنوير الرأي العام وخلق ضغط إعلامي على الجهات التي تتنكر للشرعية القانونية والتاريخية والجغرافية التي تنطبق على الصحراء المغربية».

تتحدث الحقيقة الضائعة للعدد 1326، على نخبة من أقطاب الاتجاه الثالث في (البوليزاريو)، فعلا استقبل الأمين العام لحزب الإصلاح والتنمية ممثلين من «التجمع الوطني الصحراوي» هدفهم إخراج أبناء جلدتهم من فيافي أرض لحمادة وإعادتهم إلى أرض آبائهم وأجدادهم المغرب تحت حل يضمن لهم حريتهم وخصوصياتهم والعيش الكريم، كما أخبروا الأمين العام أنه كان لهم جملة من الاتصالات مع بعض الموظفين التابعين لجهاز «لادجيد» داخليا وخارجيا زودوهم بكل المستندات والوثائق الكافية عن حركتهم وأبعادها ومعلومات وافية عن قيادتها والمنخرطين فيها، فأكد لهم الأمين العام لحزب الإصلاح والتنمية بأن تلك هي الجهة ذات الاختصاص وأن عليهم أن يكونوا واثقين بأن المغرب من طنجة إلى الكويرة تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله والشعب المغربي قاطبة يعيش يوميا بجوارحه آلام الجماهير الصحراوية القاطنة في تندوف ويشعر بوضعيتهم الاجتماعية المتأزمة ويتألم للحكم الدكتاتوري الذي يعيشون في ظله تحت غطرسة مجموعة من الجزائريين وأبناء عمومتهم المستفيدين من دعمهم، «ولابد لليل أن ينجلي ولابد للقيد أن ينكسر» بكفاح

المومنين الوطنيين المخلصين لأرضهم ولجهاد آبائهم وأجدادهم، وأن النضال مستمر إلى أن يتحقق النصر بفضل الله وينتهي المشكل المفتعل ويرجع المحتجزون إلى وطنهم.

العدد 681 **الجمعة** 11 **رمضان** 1437 **موافق** 17 **يونيو** 2016

في انتظار السابع من أكتوبر

سيظل المشهد السياسي طيلة الثلاثة أشهر التي تفصلنا عن السابع من أكتوبر 2016 ، مضطربا وضبابيا في آن واحد، نأسف لتدهور السياسة في بلادنا وانعدام أحزاب مؤثرة وكاريزمات يمكنها أن تؤثر في الساحة وتجلب الرأي العام نحو الأصلح.

حزب العدالة والتنمية الذي تصدر الاستحقاقات السالفة لا يستحق أن يستمر في موقع الصدارة لا من حيث إنجازاته ولا من حيث تضارب تصريحات زعيمه، والناخبون عليهم أن يعوا أن الظرفية تتطلب الجد والمعقول والتدبير العقلاني والنظر البعيد والتقشف الحقيقي. المشكل ليس مشكل عتبة، بل مشكل من يستطيع أن يحصن البلاد والعباد من الأخطار المحدقة وهي سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية متنوعة.

المرجو من الأحزاب السياسية التي اقتربت إلى الأربعين أن لا ينحصر تفكيرها المرضي في عدد النواب التي يمكنها أن تحصل عليه وتفكر في الوطن ولا شيء غير الوطن. فهل هو بخير..؟ أخرجوا أيها «الزعماء» بين قوسين من الأحياء الراقية للمدن الكبرى: طنجة، وجدة، فاس، الرباط، الدار البيضاء، مراكش، أكادير، العيون.. وتجولوا عبر بلادكم وافتحوا أعينكم وأذنكم.

حتى «البام» لا يمكنه أن يكون حكومة المغرب لأنه خليط من الأحزاب القائمة التي أخذ منها مناضليها عند قدومه القوي «كوافد جديد»، منها من استمر بداخله عن رضى: رابطة الحريات، مبادرة المواطنة والتنمية.. ومنها من دخل وخرج لأن العروس لم تعجبه وخسر كل شيء، مناضليه وأمواله وسمعته، وبقي حزب الأصالة والمعاصرة يصول ويجول نظرا لعدد من الارتباطات ولانعدام الشجاعة والجرأة لمعارضة الأقوياء والمتحكمين، أقوياء بجبن وانحناء الآخرين والطمع والانتهازية والنفاق عند الكثيرين.

«البام» يفتقر إلى الشخصيات الوازنة المؤثرة المستقيمة.

حزب الاستقلال منشغل بالضربات التي يتلقاها من كل جهة «لو كان سهما واحدا لاتقيته ولكنه سهم وثان وثالث» كان الله في عونه. مثل هذه الضربات في أجساد الكبار تجعلهم يتحدثون عن قتل التعددية وعن التعسف، والغريب أن أزيد من عشرين هيأة سياسية ومنذ 2006 وهي تصرخ «اللهم إن هذا منكر، أيها الأحزاب الحاكمة إنكم لا تومنون لا بالتعددية ولا بالمساواة ولا بالعدالة ولا بتكافؤ الفرص ولا أحد كان ينصت».

على الناخب أن يعلم، وخصوصا الناخب المنتمي إلى الأوساط المحتاجة والفقيرة والمهمشة والضعيفة، عليه أن يعلم أن «البام» حزب الأقوياء، لهم مال وجاه وعدم الاكتراث بالمسكين والمحروم والمظلوم، لا تهمهم سوى شركاتهم ومعاملهم وتجارتهم وأراضيهم وما يمكنهم جنيه من موقعهم داخل البرلمان، سيتحالفون مع أشباههم ومن هم على شاكلتهم، إذا وصلوا إلى الحكومة والبرلمان فسينصب تفكيرهم على الحصول على مزيد من المكاسب المالية والاقتصادية في الوقت الذي نحن فيه في حاجة إلى وزراء وبرلمانيين يفكرون في المكبوتين في مدن الصفيح والضعفاء في العالم القروي المنسي وسكان الجبال الذين يقضون ثلاثة أشهر في السنة تحت الثلوج ولا رحيم ولا رقيب.

أملنا عوض أن تنتقد الأحزاب طريقة نشر وزارة الداخلية لنتائج الانتخابات أن تنبهها إلى الحالة التي توجد عليها البادية المغربية، فقد جاءتنا رسائل من مولاي يعقوب وواد زم والشاون وخنيفرة والبراشوة، عن حالة الساكن والمسكون، وعلى وزارة الداخلية أن تحث السلطات والمنتخبين على الاهتمام بالمواطنات والمواطنين وتطبيق خطاب أكتوبر 1999 المتعلق بالمفهوم الجديد للسلطة. وأتساءل ماذا يفعل القواد والباشوات والعمال والولاة منذ الاستقلال إلى اليوم..؟

لقد اختار المغاربة طيلة ما يقرب من خمس سنوات التجربة الإصلاحية التي تقودها حكومة العدالة والتنمية والأحرار والحركة والتقدم والاشتراكية ولم يحصلوا على شيء يغير مستوى معاشهم اليومي، وعليهم أن يجربوا الأحزاب

الناشئة فإنها تزخر بالمومنين الوطنيين المخلصين للشأن العام الأكفاء المستقيمين، وفي إمكانهم أن يحققوا لهم ما لم ينجزه الكبار رغم وعودهم.

العدد 682 **الجمعة** 18 **رمضان** 1437 **موافق** 24 **يونيو** 2016

الـــــوزيـــــعـــــة . . !

اتقوا الله أيها المسؤولون في مالية البلاد، اتقوا الله في ممتلكات البلاد، إنها ملك للشعب وليست ملكا لكم تتصرفون فيها كما تشاؤون وتشاء لكم أهواكهم، وإذا حملتم المسؤولية فتصرفوا في ممتلكات الدولة تصرف رب عائلة مستقيم يخاف الله.

حاولوا قدرما استطعتم الحفاظ على ما هو ملك للوطن وقلصوا من الإسراف.

لقد تفاجأ المواطنون أخيرا عندما قرؤوا في الصحف بأن كل وزير في الحكومة الحالية سيحصل على 70 مليون سنتيم مكافأة نهاية الخدمة التي تعني 10 أشهر أجرة لكل واحد منهم وكأنه لم تكفهم أجرة السنوات الخمس التي قضوها في الحكم والتعويض على الأثاث وفواتير الماء والكهرباء والبنزين والسكن والتيلفون والخدم والسيارات.. إنها ملايير، أحق بها اليتامى والأرامل والمساكين والضعفاء والفقراء والمحرومين والمهمشين والطفولة المشردة وأبناء المقاومين وجيش التحرير.. أهكذا يتم ترشيد النفقات في عهد حكومة العدالة والتنمية، فأي عدالة هذه..؟ إنه إهدار المال العام بدون استحياء.

جرائدنا والحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه طافحة بمقالات تتعلق بتبديد المال العام، هذه تتحدث عن اختلالات بالملايير بمؤسسة الحسن الثاني للمهاجرين (اختفاء21 مليار) والأخرى تشير إلى اعتقال المدير العام لمكتب التسويق والتصدير ومن حوله بسبب نهب المال العام والاستفادة من عقارات في ملك الدولة بالملايير أو تفويتها للأقارب في العائلة بثمن بخس تم إعادة بيعها بأثمان باهظة، وفي الحسيمة منتخبون يبيعون مئات الهكتارات في ملكية دواوير إلى شركة عقارية بذريعة أنها أملاك مخزنية ـ السيبة والسلام ـ فأين هي السلطات المحلية التي تم التشكي لها والاعتصام ببابها..؟

ونصل أخيرا إلى ما أطلقت عليه الصحف الوطنية نعت «الفضيحة المدوية»، مسؤولون وسياسيون يقتسمون كعكة تجزئة «خدام الدولة» غريب، كنا ومازلنا

من خدام الدولة ولم نأكل والحمد لله قسطا من أي كعكة، بل كنا حريصين على أن لا تشير إلينا الأصابع ولو بالخير كما يقول المثل، أما الحصول على عقارات بأثمنة بخسة وتفضيلية هذا ما لا يخطر بالبال بالنسبة للمومنين الوطنيين المخلصين للشأن العام الأتقياء الانقياء المستقيمين، لأنها استفادة من المنصب. الصحف تتحدث عن زعيم سياسي ووزراء سابقين وقياديين بارزين ومستشارين استفادوا من بقع أرضية تساوي المليارات بثمن زهيد. حقا، من حق أي مواطن أن يشتري من الأملاك المخزنية بقعة أو بقع أرضية، ولكن لا أظن انه إذا كان اسمه «قدور بن عبد السلام» أن «الدومين» سيبيعون له أرضا يساوي مترها 3000 درهم بـ 370 درهم للمتر المربع والفاهم يفهم. إن هيمنة المصالح الشخصية تدعونا إلى الجهر بالحقيقة والدفاع عن المصالح العليا للبلاد والمطالبة بإصلاح الأوضاع وتعديل المفاهيم والدعوة إلى الاستقامة والنزاهة والمحاسبة والقضاء على الفوارق، فمصالح الدولة يجب أن تصان وتحترم وأموالها يجب أن تسترجع، ومن الواجب أن تجعل الحكومة حدا لإهدار المال العام وان لا تغمض عينها عن التلاعبات والخروقات والعبث والتسيب والثراء الغير المشروع.

العدد 683 **الجمعة** 24 **شوال** 1437 **موافق** 29 **يوليوز** 2016

في سياق 17 سنة

يقول توفيق بوعشرين في افتتاحية «أخبار اليوم» العدد2046 ليوم31 يوليوز 2016 بالنسبة لجلالة الملك نصره الله: «أمضى17 سنة يتقرب من الفقراء والمهمشين من أجل إعادة الاعتبار إليهم والدفع بهم إلى الاندماج في اقتصاد مدر للدخل ومنتج للشغل». بضعة أسطر بعد هذا الكلام الجميل والقصد النبيل، يتطرق الكاتب إلى الوسائل، أعني الرجال الذين استعملهم الملك لذلك، وهو السبب الذي جعل الطموحات الملكية في هذا المضمار لم يتحقق منها إلا القليل : إنصاف الفقراء والمظلومين والأخذ بيد المحرومين، المسؤولون لم يكونوا في مستوى المسؤولية التي تتطلب الإيمان والوطنية والإخلاص للشأن العام والتقوى والاستقامة والورع والتواضع ومحبة الآخرين ونكران الذات، المسؤولون تصرفوا تصرف الأسياد نظرا لهشاشة أخلاقهم، انعدام الرحمة والود والعطف والحكمة والجود ومخافة الله ومحبة الآخرين، أضف إلى ذلك الجشع عند بعض المكلفين واللهف على جمع الأموال والغنى الغير المشروع يقابله انعدام المحاسبة وانعدام العقاب، هذا ما جعل الفقراء يزدادون فقرا والمتنفذين يزدادون ثراءا. ومادامت الدولة لا تشمر على ساق الجد لمحاربة الفساد فسنبقى نعاني من سمعة لا تشرف المغرب في الخارج وفي الداخل وشعب يعاني ويتضرع إلى الله أن يخفف من معاناته.

بمقابل ذلك هناك مشاريع ضخمة في كل ما يتعلق بالأشغال العمومية: الطرق والموانئ والمطارات والسكك الحديدية والسدود وتزيين المدن التي مازالت تحتاج إلى مزيد من الأمن ومحاربة التسيب، وصناعة تركيب السيارات واحتياجات الطائرات والطاقة الشمسية الخ...

لا ننسى أنه من أهم ما تحقق في الميدان السياسي هو دستور 2011، الذي هو مكسب جديد للشعب ولو لم يتم تفعيله بأكمله نظرا لانعدام الكفاءات المؤهلة ولقصور أحزابنا السياسية التي لا تتنازع إلا على عدد المنتخبين في المجالس

المحلية والجهوية والتشريعية على جهل أغلبيتهم، أضف إلى ذلك الجري وراء المصالح الشخصية والامتيازات والربع، ولا أحد يفكر في الضعفاء والمساكين والفقراء والأرامل والأيتام والطفولة المشردة والمتسكعين في الطرقات الذين يطلب رئيس الحكومة إيواءهم في بيوتات من 12 متر مربع.

بقي علينا أن نفتخر بالاوراش الضخمة التي فتحها جلالة الملك، ونطلب منه أن يشرف عليها بنفسه ويتفقد سيرها سنة بعد سنة، لأنه يحظى بشعبية قوية وبالمحبة والتقدير، حيث أبان منذ خطابه الأول في 1999 أنه انخرط فعليا في قضايا واهتمامات المواطنين والمواطنات، وأنه يريد من صميم قلبه إصلاح الأوضاع وتعديل المفاهيم، ولكن اللوبيات وأصحاب المصالح والمنافقين والانتهازيين بالطبع لا يساعدونه على ذلك، وان حزبنا يثمن عاليا عودة أمير المومنين إلى التذكير بالمفهوم الجديد للسلطة والتأكيد على تطبيقه من طرف سائر المسؤولين : وزراء وولاة وعمال ومديرين ومنتخبين لأنهم بسلوكهم المستقيم أساس الاستقرار والتقدم والازدهار والنماء.

الأمل معقود على أن تأتي الانتخابات المقبلة بجيل من المسؤولين يكدون ويجتهدون، لا يراوغون ولا ينهبون أموال الدولة بل يعملون لصالح البلاد والعباد.

الرجاء كذلك أن يصلح الله أحوالنا في القضاء والتعليم والصحة والادارة، لأنه إذا وفقنا في جعل الرجل المناسب في المكان المناسب فسنخطو خطوات ثابتة إلى الأمام بحول الله.

العدد 684 الجمعة 1 ذو القعدة 1437 موافق 5 غشت 2016

التدبير السيئ

ذكرنا توفيق بوعشرين في أحد أعداد «أخبار اليوم» لأواخر يوليوز 2016، بالحديث الذي دار بين الوزير الأول السابق أحمد عصمان والمغفور له الحسن الثاني في مجلس وزاري: «المغرب يُحكم بشكل سيء» Le Maroc est mal gouverné فرد الملك قائلا «المغرب يُدار بشكل سيء» Le Maroc est mal géré

ليت للحسن الثاني عينا فيرى كيف يسير المسؤولون مغرب اليوم: انعدام الوعي وانعدام الديمقراطية وانعدام الحساب واستشراء الفساد حتى فقدت الدولة هيبتها، الحكومة أثقلت كاهل البلاد بالديون ولم تفلح في خلق مناصب الشغل للتخفيف من البطالة التي عمت سائر المناطق بل أفلحت في تقنين الريع، وبعض الأحزاب المعارضة تدفع إلى الترخيص لزراعة الكيف، أما الخطب الملكية فتبقى مع الأسف الشديد حبرا على ورق رغم أهميتها، ومادمنا لم نشرع في معاقبة المسؤولين الذين لا يطبقون التعليمات الملكية فلن يتغير شيء. خطاب المفهوم الجديد للسلطة 1999 له أقدمية 17 سنة وقليل هم المسؤولون الذين يعملون به.

الفضائح تتوالى وكأن شيئا لم يكن وزراء وعمال وولاة ومدراء وسياسيون يستفيدون من بقع أرضية بالعاصمة وغيرها بثمن بخس للمتر لا يساوي حتى قيمة تجهيزها.

الشعب يطالب بتتبع ثروات المسؤولين ونشرها، كم كانت قيمتها في يناير2012 وكم أصبحت في آخر 2016، النواب والمستشارون البرلمانيون ومستشارو الجماعات المحلية والقضاة والكتاب العامون والمدراء العامون يستفيدون من المنصب هذا في الوقت الذي مازال فيه ما يقرب من مليون ونصف مواطن يعيشون بدون كهرباء وأضعافهم بدون ماء صالح للشرب (الربط بالشبكات والقنوات) الجفاف الذي ضرب المغرب هذا العام أدى إلى ضياع ما

يقرب من 200 ألف منصف شغل في القطاع الفلاحي ولو كانت مناصب هشة ليست مستدامة وذات قيمة مضافة، ارتفاع البطالة في صفوف الشباب والنساء وخريجي المدارس العليا تفاقم.

في ميدان الفضائح حتى الدركيون أصبحوا يتورطون في تهريب المخدرات والوقود (اعتقال كولونيل و12 دركيا يعملون بالبيضاء وأكادير وكلميم وتزنيت) أول اعتقال سمعنا به هو اعتقال المدير العام لمكتب التسويق والتصدير إثر عدد من الجرائم المالية: استغلال النفوذ وتبديد أموال عمومية وتبيض الأموال حسب وسائل الإعلام.

تتوالى قضايا السطو على الأملاك الخاصة للدولة من طرف الشخصيات النافذة، أما اللوبيات النافذة فما زالت تسعى جاهدة للاستحواذ على صفقات معلنة بمليارات السنتيمات من قبل المجالس الجماعية التي لا تتصف كلها بالاستقامة والورع.

وأخيرا فضائح صفقات المخطط الاستعجالي للتعليم عصفت بعدد هائل من المسؤولين تم إعفاؤهم غير أن الشعب ينتظر المحاكمة ولا يقبل أن تكون الإعفاءات مفتاحا لاجتياز أبواب الغفران.

وفي الختام الحكومة الموقرة تلعب بأموال الدولة كما تشاء وتشاء لها أهواؤها فتعطي تعويضات مالية سخية لرؤساء الجهات تزيد على الخمسة ملايين شهريا وبعضهم ليسوا في حاجة إليها لأنهم رجال أعمال ميسورين لهم عدة شركات وعقارات، والفقراء والأرامل والأيتام أولى بتلك الأموال، إنه استنزاف فاضح للمال العام إذا أضفناه إلى ذلك التعويض عن السكن للولاة والعمال وامتيازات السادة الوزراء، فواتير الماء والكهرباء والتيلفون والتسخين والبنزين والسكن والسيارات والخدم ثم رواتب البرلمانيين الذين لا يحضرون إلى البرلمان إلا عندما يدشن جلالة الملك السنة التشريعية.

هذا جزء من كل لنقول إنه عندما كنا ننتظر من الحكومة الحالية تحقيق ما كانت تعد به في بدايتها أي القضاء على الفساد بتحقيق العدالة الاجتماعية

والمساواة وتكافؤ الفرص وجعل حد للرشوة والريع والامتيازات الغير المستحقة نتأسف أن نراها قد عجزت عن الوفاء بالوعود والعهود وأصبحت هي تقنن الفساد عوض القضاء عليه وهذا هو التدبير السيئ.

العدد 685 **الجمعة** 8 **ذو القعدة** 1437 **موافق** 12 **غشت** 2016

خـــاب أمـــلـــنـــا

كتبنا في بداية سنة 2012 ، رسالة إلى السيد عبد الاله بنكيران بعد تعيينه رئيسا للحكومة الحالية نهنئه ونثمن البساطة التي يعيش عليها السادة القياديون في حزب العدالة والتنمية الذين أصبحوا وزراء بعدما حدثتنا عن ذلك السيدة حليمة أبروك في جريدة «أخبار اليوم». وكتبت «السيد الرئيس يعيش في بيت زوجته في حي الليمون على بساطته وتقشفه، وجل وزرائه «البيجيديون» يسكنون سواء في تمارة أو العكاري أو ديور الجامع أو كيش الوداية أو سلا ولا يستعملون سيارات الحكومة إلا في الرسميات». كان ذلك في البداية طبعا قبل أن يحاط سكن السيد الرئيس بوابل من رجال الأمن والقوات الاحتياطية وتغزو المرسيديسات والبييمات والاوديت أبواب الوزارات والمنازل والمقر المركزي لحزب العدالة والتنمية بحي الليمون.

استغربنا في البداية لبعض الصحفيين كانوا يشككون في النوايا الطيبة لوزراء البيجيدي ويتحدثون عن «تسويق صورة الوزراء البسطاء الذين لا تزحزح المناصب عاداتهم» غير أننا كنا سدجا. بما أن الحكومة كانت لم تشرع بعد في مزاولة أعمالها لم يكن من حق الصحفيين نعت تصرف الوزراء «بالحركات المسرحية السياسية التي تشغل الشعب قليلا ولا تحقق شيئا ذا قيمة» قيل هذا في2012 وكأننا في 2016 حيث يصدق هذا القول.

آنذاك قلنا لسيادة الرئيس المحترم إن انتظارات المغاربة لا نهاية لها ولا حد، وإن محاربة الأمية والفقر والبطالة وفساد الإدارة وتدهور المنظومة التعليمية والصحية والقضائية وتفكك العائلة ومستنقعات الدعارة قضايا تتطلب شيئا من الوقت للقضاء عليها وكذا معالجة عدد من الامتيازات والتعويضات والأجور العليا الغير المستحقة قصد التخفيف من وقعها على نفوس المستضعفين.

نسي السيد الرئيس جوابه : «إن روحا جديدة بدأت مع تجربتنا الحكومية هذه

ونحن نستحضر ثقل المسؤولية وسنواصل العمل حتى تستقيم الأمور».
لم تستقم الأمور لأن السيد الرئيس في منتصف الطريق، أعلن «عفا الله عما سلف»
وهكذا صدمنا نحن الذين كنا نأمل إصلاح الأوضاع وتعديل المفاهيم ومقاومة الفساد بشتى أشكاله وأنواعه. جاءت الحكومة على ظهر انتفاضة 20 فبراير التي كانت تشكو من تردي الحالة الاجتماعية وتفشي البطالة وانتشار الفقر والأمية وتفشي الرشوة والمحسوبية والظلم.
أمام هذا الوضع كان من الواجب على الحكومة إعادة النظر في التسيير اليومي للبلاد وسلوك الحكامة الجيدة وإيقاف التبذير والنفقات الغير الضرورية والحد من إهدار المال العام في المشاريع التي لا تدر دخلا على البلاد والعباد وتبسيط المساطر الإدارية وتحديث الترسانة القانونية لمساعدة المستثمرين المغاربة والأجانب وتخليق الحياة العامة وتتبع ومراقبة تطبيق التقشف عند الوزراء والبرلمانيين ومدراء المؤسسات والعمال والولاة ورؤساء المجالس المحلية وتخفيض الأجور العليا وإلغاء ظهير ابريل 1975 لأنه يتعلق بالامتيازات المتعددة التي تتمتع بها الحكومة، والغريب أن يتحدث السيد الرئيس على «زلافة سيكوك» بالمقارنة مع 5 أو6 أو7 ملايين التي يتقاضاها المسؤولون في آخر الشهر ونصفها يكفي لمن أراد رفقا بالمال العام.
لم تجيئوا «لتخدموا في سبيل الله» كلمة حق أريد بها باطل لأنكم لم تجيئوا كذلك لتستغنوا على ظهر الدولة.
هل أوقفت الحكومة اقتصاد الريع، هل استرجعت الحكومة الأموال المسروقة، وهل جعلت الحكومة حدا للتهرب من أداء الضريبة من طرف الكبار..؟ لا نشك في وطنيتكم ولا نشك في غيرتكم على بلادكم ولا نشك في إرادتكم القوية وعزيمتكم الثابتة ولكن قاتل بسعد وألا فدع.
كنا في حزب الإصلاح والتنمية أول المصفقين لحكومتكم وكلنا رجاء في أن تفتح أبواب الأمل في مستقبل واعد يستجاب فيه لانتظاراتنا في تخليق الحياة

العامة وتحقيق المساواة بين شرائح المجتمع ورفع المستوى المعيش للطبقات الدنيا وحل معضلة عطالة الخريجين والقطع مع جميع مظاهر الفساد المتنوعة والمشينة، ولكن خاب أملنا والحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه.

العدد 686 **الجمعة** 15 **ذو القعدة** 1437 **موافق** 19 **غشت** 2016

خـــاب ظـــنـــنـــا

نحن كحزب سياسي نشأنا في يونيو 2001 ، للمساهمة في تغيير الأوضاع وتعديل المفاهيم وإصلاح شؤون البلاد والرجوع إلى مكارم الأخلاق، كنا أول المصفقين لحكومة السيد عبد الاله بنكيران وكلنا رجاء في أن تفتح أبواب الأمل في مستقبل واعد يستجاب فيه لانتظارات الطبقات الشعبية في التخفيف من فقر المحرومين والمهمشين وفي محاربة الثراء الفاحش وفي تحقيق المساواة بين شرائح المجتمع ورفع المستوى المعيشي للطبقات الدنيا وصون كرامة المواطنين والمواطنات وتطليق اليأس والقطع مع مظاهر الفساد المتنوعة والعبث واللامسؤولية.

طبعا كنا موقنين بأن تخليق الحياة العامة لن يتأتى في شهر أو في سنة ولكن كنا ننتظر البوادر إذ حينما لا يجد المرء بدايات من الوعود التي أعطيت له على ارض الواقع يفقد ثقته في من يوزعون الوعود ، ولا يجادل اثنان في كون وعود حزب العدالة والتنمية في حملاته الانتخابية في أواخر 2011، والبرامج التي قدمها في 2012 كانت مغرية إلى أقصى حد، لذلك كانت صناديق الاقتراع مليئة.

المواطن لم يحس بتحولات ايجابية ملموسة تمس حياته اليومية، بل بالعكس، فمن الطبيعي أن يفقد الأمل ويخيب ظنه.

وحتى المحيط الذي يعيش وسطه المواطن تدنى إلى أقصى حد، المؤسسات المنتخبة فقدت الهبة والتقدير والاحترام جراء بعض المنتخبين فاقدي الورع والاستقامة، وطغت الماديات على المعنويات وأصبح هاجس البعض الصعود في السلم الاجتماعي لا بالكفاءة والاجتهاد والانجاز ولكن بالتناور واستعمال المال والجاه، وغاب النصح والتوجيه والإرشاد حتى داخل الأحزاب التي من واجبها أن تكون مدرسة للوطنية والإخلاص للشأن العام وخدمة البلاد والعباد.

الانتخابات أصبحت مركبة لوصول الانتهازيين إلى مراكز القرار بشتى أنواع

التزوير واللف والدوران واستعمال الأموال حلالها وحرامها.

هل تتصورون أن في المملكة التي دينها الإسلام نجد برلمانيين ومستشارين يترامون على أراضي الدولة ويوقعون صفقات وهمية ويدافعون عن الخمور وزراعة الكيف يوزعون شيكات بدون رصيد ويتهربون من دفع الضرائب المستحقة لخزينة الدولة ولا يؤدون النفقة لأبناء المطلقات..؟ استفحل كل هذا في عهد حكومتنا لانعدام العقاب والمحاسبة وتفشي الرشوة داخل ميدان القضاء وعدم قدرة الحكومة على ضبط الأمور.

أي فائدة نجنى من برلمان يكلفنا الملايير سنويا ولا ينتج..؟ كان من الأجدى استثمار تلك الملايير في إصلاح الطرق والقضاء على مدن الصفيح والتخفيف من البطالة عوض أن نتبجح بالديمقراطية، ديمقراطية الأعداد في المجالس وليست ديمقراطية التخطيطات والبرامج والاقتراحات.

لماذا لم تعجل الحكومة بتجهيز المدارس والمراكز الصحية ودور الولادة والأمومة الموجودة في المناطق القروية والجبلية التي تغطيها الثلوج في فصل الشتاء، وشق الطرق والاهتمام بمناطق المغرب العميق وفك العزلة عنه..و..و..و..

من أواخر 2012 إلى اليوم لم تشعر الطبقات الشعبية بأن أحوالها تحسنت وأن يوما بعد يوم إجراءات جديدة تعيد لها الثقة في أقوال الحاكمين، إن تضرع الحكومة بعدم توفر الاعتمادات المالية لخلق الوظائف للعاطلين لا يصمد أمام الأحرر العليا وشتى أنواع الامتيازات عند الكبار: السكن والماء والكهرباء والتسخين والتيلفون والخدم والسيارات والوقود وكل أشكال اختلاسات المال العام التي تطفح بها تقارير المجلس الأعلى للحسابات.

قيل لنا الشيء الكثير من طرف هذه الحكومة مثل الكف عن شراء السيارات الفخمة للوزراء والواقع عكس ذلك، وقد تطرقت له الصحف أخيرا، البرلمان، المجالس البلدية، الجهات وسيارات الدولة مازالت تستعمل في أغراض خارجة عن النطاق المهني والمستفيدون من سيارات المصلحة مازالوا يستعملونها في مآربهم الخاصة.

خلاصة القول يجب إعادة النظر في كيفية تسيير أمور البلاد والعباد وذلك يتطلب الإيمان القوي والكفاءة والاستقامة والضمير الحي والعفاف والكفاف ومخافة الله ومحبة المواطنين والقدرة على تخطي العقبات والخلق والإبداع.

العدد 687 الجمعة 22 ذو القعدة 1437 موافق 26 غشت 2016

التجربة الديمقراطية

هل هي هشة أم متينة..؟ ذلك راجع إلى المسؤولين في البلاد، إلى مراكز القرار، إلى الحكومة، إلى البرلمان، إلى الأحزاب السياسية والى المجتمع برمته وخصوصا الناخبين والمرشحين، كلهم مسؤولون عن التجربة الديمقراطية المغربية. مع الأسف الشديد إن المرشحين المنتمين إلى الأحزاب الكبرى الغنية والعتيدة هم الذين يستعملون الأموال لشراء الأصوات وقياديو تلك الأحزاب يشترون المرشحين ويغرونهم بشتى الوسائل بعدما كان هؤلاء، عشر سنوات من قبل، يطرقون أبواب بعض الأحزاب للحصول على التزكيات للترشح للانتخابات.

الشباب المغربي العاطل لقمة طيعة في يد بعض مافيا الانتخابات، يستعملونهم كما يشاؤون وتشاء لهم أهواءهم، ومع ذلك يبقى ما يناهز13 مليون، حسب الصحف، من الناخبين خارج التسجيل في اللوائح الانتخابية. ما هو السبب..؟ اسألوا أهل الحل والعقد.

معدل المشاركة في الانتخابات التشريعية يوم 7 أكتوبر في علم الغيب، الواقع أن الناس «عيات» من الجو الذي يحيط بالاستحقاقات عندما تحل، والتهيئ لها، والحملة الانتخابية وما يواكبها، الروتين ممل ولا أحد يصيح كفى من المسرح المنحط، كفى من الأدوار الملغومة، كفى من الضحك على الناس، فالناس قد وصلوا إلى درجة من الوعي أصبحوا لا يطيقون هذا السيرك كل خمس سنوات.

السياسيون الحاليون إن صح إطلاق هذا النعت عليهم يسقطون في الأخطاء والتجاوزات والفضائح باستمرار وبكثرة، البشر ليس معصوما من الخطأ ولكن أخطاء سياسيينا تجاوزت الحدود.

حسنا فعلت وزارة الداخلية بمنعها استطلاعات الرأي إبان الانتخابات، وحسنا فعلت حينما أقدمت على توقيف كل المشاريع في الجماعات المحلية حتى بعد سابع أكتوبر 2016.

هل ستكون الانتخابات نزيهة..؟ يظهر أن استطلاعا جاء بالعكس، يؤكد أن أم الوزارات ستتدخل فيها بأي شكل من الأشكال، على كل حال نتائج صناديق الاقتراع لم تكن تعبر عن إرادة الناخبين في أي استحقاق سبق.

في الأحوال الراهنة كيف يمكن إقناع فئات مهمة من المواطنين والمواطنات بالذهاب إلى مكاتب التصويت والإدلاء بأصواتهم في صناديق الاقتراع، والأمور غير واضحة، مثلا المجلس الدستوري يلغي انتخابات والمرشحون فقدوا الأهلية الانتخابية ورغم ذلك يتقدمون من جديد لانتخابات جزئية وينجحون ووزارتا الداخلية والعدل المسؤولتان على نزاهة الانتخابات بقرار من جلالة الملك لا تحركان ساكنا حتى الآن.

مثل آخر قياديون في أحزاب يرحلون إلى أحزاب منافسة ويصبحون وكلاء للوائحها، حزب يحتفل باستقطاب رجل أعمال استقال من حزب منافس ويضعه في لائحته ضدا على قيادي في حزب آخر معه في الأغلبية الحكومية، أحزاب نافذة تتهم أحزاب أخرى بسرقة المرشحين والضغط عليهم ومنحهم أتاوات بمناسبة الاستحقاقات.

في بعض الأحزاب الترشيحات في اللائحة الوطنية تخضع لمنطق القرابة والرغبة في توسيع حضور العائلات في الحزب وفي البرلمان.

بعض الأحزاب تغطى على الفساد وتساهم في انتشاره بحيث تزكي لانتخابات 7 أكتوبر رؤساء مجالس صادرة في حقهم مذكرات من المجلس الأعلى للحسابات تتهمهم باختلالات خطيرة وخروقات عديدة يسعون إلى الاحتماء منها بالحصانة البرلمانية.

الصراع القائم بين حزبين أصبحا دينازورين من 2011 إلى اليوم مقلق ومزعج حتى أصبح المواطن يقول «الله يجعل السلامة إذا نجح أحد من هذين الفرعونين». إن التواضع من شيم قويي الإيمان. لقد تنبأ قيادي من أحد الحزبين في تدوينة فيسبوكية أن الحزب الآخر إذا وصل إلى الحكم سيضع جدارا سميكا بين المواطنين والمؤسسات، وسيسيطر ويفعل ما يشاء وسيعزل من يشاء ويعين

من يشاء، وقانا الله من كل مكروه، بل تعدت تنبؤاته إلى ما لا يجمل ذكره في هذا المقام، حفظ الله البلاد والعباد.

بجانب صراع العملاقين أحزاب تتهم أخرى بسرقة المرشحين، طبعا مرشحيها، والضغط عليهم ومنحهم أتاوات.

لقد أصابتنا «الضوخة» بالتنقلات من هيأة إلى أخرى، والترحال من حزب إلى آخر.

نكتفي بهذا القسط لنقول إن تجربتنا الديمقراطية هشة ونخاف من كون كلمة محاربة الفساد الذي جاء على ظهرها حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، لم يطبقها على أرض الواقع بل التهيئ إلى استحقاقات 7 أكتوبر أبان على أنه حزب يشارك في انتشار الفساد وانه أغلق القاموس الإصلاحي الذي كنا نأمل أن ننهل منه.

العدد 688 الجمعة 29 ذو القعدة 1437 موافق 2 شتنبر 2016

مناخ غير صالح

كل حكومة تتعرض إلى ضربات وخصوصا الحزب الذي يقودها. هذا هو مآل الحاكمين، وما عليهم إلا الصبر والقيام بواجبهم غير عابئين، أقصد المسؤولين المومنين الوطنيين المخلصين للشأن العام الأكفاء النزهاء.. أما الآخرون فلا ضياع للوقت للحديث عنهم. الإشادة بالوزراء، تقوم بها إنجازاتهم ولا تحتاج لا إلى تصفيقات ولا إلى خطابات التنويه ـ كدت أقول التمويه ـ.

إطلاق الوعود نوع من الافتراء، وكل الأحزاب السياسية ـ والحقيقة أنه ليس لدينا أحزاب بمعنى أحزاب بداية ورسط القرن الذي مضى ـ التي تنتهز فرصة الانتخابات لإطلاق الوعود المعسولة، فإنها تكذب على الشعب الذي أصبح لا يثق فيها. أحزابنا غير قادرة على تحقيق تعهداتها لارتباط التدبير بالمناخ وبالنمو الاقتصادي وبما يجري في العالم حولنا وبعيدا عنا.

ها هي الانتخابات على الأبواب، فباستثناء التنازع على المرشحين وسرقتهم من أحزابهم وتغريرهم ومنحهم امتيازات ورخص مثل العدالة والتنمية الذي وهب رخصة محطة الوقود لمرشح الاتحاد الدستوري حسب الأخبار، تصوروا لو أن وزير الخارجية واعد مرشحا من حزب آخر بإرسال ابنه سفيرا إذا ما ترشح مع الأحرار وهكذا دواليك بالنسبة لكل وزير عنده نفوذ، باستثناء هذه التصرفات المشينة لا نقاش حول البرامج والتخطيطات والتوجهات وكأن هؤلاء الناس لا أفكار لهم بالنسبة للحاضر ولا تطلعات بالنسبة للمستقبل.

فسيكون برلماننا مليئا بالأشباح أو بالتماثيل التي لا تنطق، بل تطلب من موظفي البرلمان كتابة أسئلة بالمقابل، لكل سؤال ثمنه الشفوي والكتابي، كل ذلك يجعل اقتراع 7 أكتوبر غير ذي جدوى وما سينتج عنه لا أثر له إيجابيا على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمملكة. وإذا انعدمت شراكة البرلمان في الحكم فسيبقى الميدان فسيحا للحكومة تفرز ما تشاء وتفعل ما تشاء.

كيفما كان عدد نواب البيجيدي، أو الجرار، أو الميزان، أو السنبلة، أو الحمامة، أو الكتاب، أو الحصان، أو.. أو.. أو.. فلا يهم لأن المبني على الفساد فاسد، والمناخ الذي نعيش فيه الآن، حتى يوم الاقتراع، غير صالح ولا ينبئ بخير، إنه يلطخ سمعة المغرب لا غير.

العدد 689 **الجمعة** 7 **ذو الحجة** 1437 **موافق** 9 **شتنبر** 2016

أحـــاول أن أفـــهـــم

السيد عبد الالاه بنكيران رئيس الحكومة، والسيد الرميد وزير العدل والحريات، يشرفان إلى جانب السيد محمد حصاد وزير الداخلية على اللجنة المركزية للانتخابات مما يجعلهم جميعا على علم حول تدخل بعض رجال السلطة في العملية الانتخابية. ولا رئيس الحكومة ولا السيد الرميد يقدران على توقيف هذا العبث الذي سينزع عن الاستحقاقات صفات النزاهة والشفافية والديمقراطية.

لمن يخضع هؤلاء المتدخلون، ومن يوجههم أو يصدر لهم التعليمات. ولماذا تغليب كفة سعد على كفة سعيد في الميزان، ما هو الهدف بالضبط..؟ أحاول أن أفهم ومعي جل المغاربة الذين يتطلعون إلى الحقيقة والذين لهم غيرة على سمعة بلادهم وعلى سير الشأن العام بالمغرب.

أي تمثيلية ستكون غدا للمنتخبين بعد أن يكون رجال السلطة قد اختاروا الحزب وأشاروا إلى المرشح الذي يجب التصويت عليه وأغمضوا العين على كل الخروقات التي يقوم بها مرشحوهم المفضلون مثل الحملات الانتخابية السابقة لأوانها والتجمعات والخطابات بالدواوير وفي الهواء الطلق، وتوزيع أضاحي العيد، وتفريق الأموال والقيام بالمآدب صباح مساء ضدا على القانون وعلى أوامر السيد وزير الداخلية.

توجيه بعض المرشحين الذين لهم حظوظ في النجاح إلى الحزب الفلاني عوض حزب آخر، زيادة على البيع والشراء والوعود والإغراءات والمال القذر من الدوافع إلى مقاطعة صناديق الاقتراع والدعوة إلى الابتعاد عن العيوب التي لا تحصى ولا تعد، بعدم المشاركة.

وحتى إذا كانت المشاركة فلن يتغير شيء في العمق، وستبقى الانتخابات مسرحية هزلية، لأن هنالك جهات تريدها أن تبقى على حالتها، لأن محاولات تحسينها منذ سنين لم تنجح لكون الأغلبية المستفيدة من العاهات هي التي

تضع القوانين على المقاس في غياب القوى الحية والطبقات الواعية والمثقفة التي تبقى بعيدة عن كل عمل سياسي جاد والتي تبخل عن بذل المجهود النضالي الضروري لتغيير الأوضاع وإصلاح الأمور والقضاء على الفساد، والحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه.

نحن في حزب الإصلاح والتنمية نشأنا في 2001، لدعم المشروع الديمقراطي المجتمعي الحداثي الذي جاء به الملك الجديد، وكان لنا أمل كبير في حكومة 2012 لأنها كانت تحمل مشعل محاربة الفساد، ولكن خاب أملنا لأن الفساد استشرى في عهدها وبقينا وحدنا نلهج بإصلاح الأوضاع وتعديل المفاهيم عبر أسبوعيتنا التي تحمل نفس الاسم، ومازلنا على الدرب سائرين.

العدد 690 الجمعة 14 ذو الحجة 1437 موافق 16 شتنبر 2016

الجو مضطرب

منذ أواخر الأسبوع الفارط (الأربعاء 14 شتنبر) والجو السياسي مضطرب، إذ تعرض الديوان الملكي في بلاغ حاد إلى وزير حكومة عبد الالاه بنكيران، السيد نبيل بن عبد الله، الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، على إثر تصريحات وزير السكنى ربما مست مستشارا لجلالة الملك حاليا كان أسس حزبا قبل سنوات، غير أنه استقال بعد ذلك ولم تبق تربطه أي علاقة بالعمل الحزبي.

الواقع أن الاستحقاقات الانتخابية لها أثرها على السياسيين وحتى على الجو الذي يشتغلون فيه، لأنه لم نكد نخرج من استحقاقات 2015 حتى دخلنا في التهييء للانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها في 7 أكتوبر 2016، وهذا ليس باليسير خصوصا والفترة تتطلب ضبط النفس وعدم الانفعال والهدوء والرزانة والتحكم في القلم وفي اللسان حتى لا نقع في ما لا تحمد عقباه.

الواقع أنه لم يكن في نية وزير مسؤول الإساءة إلى المستشار الملكي كما أوضح ذلك البلاغ الصادر عن حزب الوطني الغيور المرحوم على يعتة تغمده الله برحمته الواسعة الذي كان يحظى بتقدير كبير من طرف الحسن الثاني أكرم الله مثواه نظرا لمواقفه الوطنية التي لا غبار عليها. إنما الجو المكهرب يساعد على تضخيم الأشياء. «اللسان ما فيه اعظم» يقول العامة، والتنافس بين الأحزاب يجعل قادتها في بعض الأحيان عند التعبير عن آرائهم إما ينزلقون وإما ينطقون بأفكار لا يستصيغها الطرف الآخر، وهذه «مساوئ» بين قوسين حرية الرأي وحرية التعبير في المجتمعات الديمقراطية.

على كل حال النزاعات الحزبية يجب أن تراعي أولا الحياة الشخصية والابتعاد عن المساس بها وان تعلو إلى مستوى عالي من الاحترام المتبادل والمسؤولية والحكمة والتبصر ومراعاة المصلحة العليا للوطن والمواطنين.

حدثان آخران زادا في تأزيم الوضع: تدوينة السيد وزير العدل على الفايسبوك ينزع عنه كل مسؤولية عن إنحراف أو رداءة يمكن أن يقعا خلال الانتخابات

المقبلة لأنه لا يستشار كمسؤول عينه صاحب الجلالة بمعية وزير الداخلية للسهر على شفافية ونزاهة الانتخابات.

في هذا الجو المضطرب تخرج مسيرة صاخبة بالدار البيضاء يوم الأحد مطالبة برحيل عبد الالاه بنكيران. الغريب في الأمر أن المسؤولين يقولون إن المسيرة دعا إليها «مجهولون» وشارك فيها آلاف المتظاهرين محملين حزب رئيس الحكومة مسؤولية تدهور الأوضاع الاجتماعية للطبقات الشعبية. والغريب أن وزارة الداخلية وأعوانها لم يوقفوا المسيرة بمبرر الخوف من أن تنقلب الى مظاهرة نظرا لكثافتها، هذا منطق غريب يبعث إلى التساؤل عن أمننا وراحتنا هل هما في أيادي أمينة..؟

على كل حال الجو مضطرب والله يخرج الأمور بسلام.

العدد 691 الجمعة 21 ذو الحجة 1437 موافق 23 شتنبر 2016

الداخلية ظالمة

تعبنا لمدة أسابيع ونحن نجمع الوثائق المطلوبة من طرف وزارة الداخلية لملئ اللائحة الوطنية للترشيح لانتخابات 7 أكتوبر 2016، وإن كنا ضد هذه اللائحة لأنها أصبحت ملاذا لأفراد العائلة للقياديين: الزوجة والولد والبنت والأخ والأخت...

جلنا الأقاليم شمالا وغربا وشرقا وجنوبا واتصلنا بالمرشحين في الدوائر المحلية وبمنسقينا في الأقاليم والعمالات وتوفقنا والحمد لله الى جمع ما يقرب من ستمائة ورقة رسمية، وعند الرجوع إلى المقر بالرباط قضينا الليالي لوضع كل ملف على حدة 60 ملف للائحة النساء و30 ملف للشبان والشابات. تطلب منا كل ذلك جهدا جهيدا وإرهاقا إلى أن تمكن المناضلون المكلفون بالعملية ولوج القاعة المخصصة بوزارة الداخلية يوم الجمعة على الساعة العاشرة صباحا ولم يغادروها إلا صباح السبت على الساعة الواحدة. لم يُقبل في النقاش سوى رئيسة اللائحة ومساعد لها لا غير.

لم يكن نقاشا بل كان صراطا، ولم يأبه أعوان وزارة الداخلية بأن المطلوب والمهم هو السن بالنسبة للشباب لا يتعدى 40 سنة ونسخة من بطاقة التعريف الوطنية والشهادة الإدارية للقيد في اللوائح الانتخابية وشهادة السوابق العدلية أو حسن السيرة لا غير.

مع الأسف الشديد تشبث أعوان الداخلية بالجزئيات والتفاهات وكأنهم يبحثون عن "البعوضة الصغيرة" كما يقول الفرنسيون للإطاحة باللائحة. لماذا لأنهم لا يومنون بالديمقراطية ولا بالانتخابات الحرة النزيهة والشفافة. الداخلية تريد أن تبقى تحكم وتتحكم وتسير كل شيء وتتدخل في كل شيء، والدليل على ذلك أن أعوانها في العمالات والأقاليم لا يطبقون الخطاب السامي الشهير لأكتوبر 1999 ، المفهوم الجديد للسلطة، أي القرب من المواطنين والمواطنات وحل مشاكلهم ورفع الأذى عنهم. فأين هو المشكل أيها الساهرون على الانتخابات

إذا كتبنا الفاء بالنقطة تحت أو فوق، وأين هو المشكل إذا كتبنا الاسم بداية بالشخصي ثم العائلي أو بداية بالعائلي ثم الشخصي، وما هو المشكل إذا وضعنا الألف أمام أحمد وكتبنا حمد بدون ألف.

لماذا تواخذونا نحن أيها المسؤولون على الانتخابات لكون سلطاتكم وأعوانكم في الأقاليم سلموا لنا الوثائق دون وضع طابعهم عليها وتوقيعهم..؟ حاسبوهم هم ولا تحاسبوننا نحن، طلبتم منا أن نراقب ونراجع، أيها السادة إنها 600 ست مائة ورقة، كيف نراجع ونحن في حالة إرهاق و"نرفزة" حتى لا يضيع الوقت ونتأخر عن الوصول عندكم.

لهذه الأسباب التافهة لم تقبلوا لائحتنا وتقبلوا ملفات أصحاب السوابق العدلية الذين يوزعون الشيكات بدون رصيد ويترامون على الملك العام ويوزعون الأموال الطائلة ويدنسون سمعة البلاد والعباد. إنكم بعيدون كل البعد عن إصلاح أوضاع البلاد، ومفاهيم وزارة الداخلية لم تتغير منذ أن كانت، فكيف يمكن لها أن تقبل لائحة حزب الإصلاح الذي تعاملت معه بمنطق الشاعر:

وعين الرضى عن كل عيب كليلة

وعين السخط تبدي المساويا

العدد 692 **الجمعة** 30 **ذو الحجة** 1437 **موافق** 30 **شتنبر** 2016

هنيئا لحزب العدالة والتنمية بالمرتبة الأولى

حينما نهنئ حزب العدالة والتنمية على فوزه في انتخابات 7 أكتوبر 2016، نتأسف على نسبة المشاركة في هاته الاستحقاقات التي تنزع عنها صفة الجدية، ولا سبيل إلى تحليل عوامل نزول النسبة، فهو مرض عضال يشتكي منه المغرب منذ أن بدأ اللامعقول يشوب الانتخابات في بلدنا العزيز، قرر آنذاك العقلاء عدم المشاركة في المهازل، وازدادوا على ناخبي المدن الكبرى والميسورين الذين تعودوا على الابتعاد عن صناديق الاقتراع، وسيبقى الحال على حاله ما دام لم يتم إصلاح المنظومة الانتخابية وقوانينها وإصلاح قوانين الأحزاب السياسية وطلوع حكومة تستعيد ثقة المواطنين والمواطنات بكفاءتها وإخلاصها للشأن العام ونظافة يدها وجدية إنجازاتها واهتمامها بالقضايا الاجتماعية والطبقات المحرومة.

وأتساءل كيف للأستاذ دلمي في افتتاحية «الصباح» ليوم الاثنين 10 أكتوبر 2016 أن يهنئ المغاربة على حسن سير انتخابات 7 أكتوبر ويقول في الخاتمة إن البلاد بعد 5 سنوات تئن تحت ثقل المديونية وفقدان أزيد من ثلاثمائة ألف منصب شغل مع استمرار مشاكل التعليم والقضاء والرشوة والريع وأوضاع المرأة المتردية... أهذه الحالة تستوجب التهنئة..؟ إن الذين صوتوا على الحزب أو الحكومة المسؤولة على هاته الحالة لا يعبرون أي اهتمام للإصلاح ولا يريدون الخير لهذه البلاد. ونستنتج من ذلك أن الذين ذهبوا إلى صناديق الاقتراع هم المغرومون بالعدالة والتنمية أو المسحورون بها.

نجح السيد بنكيران في إضافة 18 مقعد جديد إلى العدد الهائل الذي كان يتمتع به منذ 2011، فهنيئا له وأملنا أنه بهذا العدد سيتمكن من إصلاح ما يجب إصلاحه ولم يتمكن من إنجازه خلال السنوات التي سبقت. الإسلاميون

فوضوا للعدالة والتنمية الاستمرار في الحكم، المغاربة 35 مليون نسمة، نسبة مئوية ضئيلة منهم قصدت صناديق الاقتراع، ورغم الحصيلة 2012 - 2016 اختار جزء من تلك النسبة إنجاح «المصباح» وعليهم أن لا يتباكوا غدا عن البطالة والعجز المالي ونسبة النمو المنخفضة.. و..و..و..

سوف لن نتحدث عن الاختلالات المتعددة التي شابت العملية الانتخابية، فذلك سببه انعدام الأخلاق وانعدام النضج وتقهقر مفهوم السياسة وتقهقر الأحزاب وعدم قيامها بتنشئة المواطنين والمواطنات على حسن السلوك والفضيلة والمبادئ والقيم واحترام الغير وتقدير المؤسسات، لذلك كان استعمال المال وضرب الديمقراطية في العمق.

لقد كتب «الدامون» في «المساء» لـ 10 أكتوبر 2016، «الحزب الذي حصل على المرتبة الأولى هو حزب العازفين عن الانتخابات، وهؤلاء يشكلون أكبر حزب في البلاد».

والنتائج التي حصل عليها المغرب مسؤول عنها الناخبون الذين لم يقصدوا صناديق الاقتراع، والذين وصلوا إلى سن الاقتراع ولم تسجلهم الدولة في اللوائح الانتخابية، والأيادي القذرة التي تصرفت كيف تشاء وتشاء لها أهواؤها المعادية للنزاهة والشفافية يوم 7 أكتوبر 2016، والحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه.

العدد 694 **الجمعة** 12 **محرم** 1438 **موافق** 14 **أكتوبر** 2016

هنيئا للعزوف بالمرتبة الأولى

الحكومة الحالية لم تقم طيلة الخمس سنوات من تواجدها بأي تدابير لوقف نزيف العزوف السياسي.

حزب العدالة والتنمية اكتفى بأصوات مناضليه وتابعيه وزبائن فكره ومشروعه الذي يخلط الدين بالسياسة وغيب البرامج والتخطيطات والأفكار.

نجح حزب العدالة والتنمية في تقوية جمعيات المجتمع المدني التابعة لحزبه طيلة خمس سنوات ظلت تعمل بتمويل من الجماعات المحلية سواء التي يسيرها الحزب أو تتعاطف معه لأنه مضطهد من طرف العفاريت والتماسيح و«المتحكمين».

استفاد «البيجيدي» كما استفاد «البام» كذلك من العزوف القوي للناخبين الذين لم يتوجهوا إلى صناديق الاقتراع، وكانت النسبة حوالي26% لأن الأغلبية الساحقة من الشعب قالت مرة أخرى كلمتها إنها لا تثق في ديمقراطية حكومة >الملتحين< المتسابقين على أكبر عدد من الكراسي. البرلمانيون المتمتعون بعدد من الامتيازات كان الأجدر بهم أن يتنازلوا عليها لكسب شيء من المصداقية والتقدير والاحترام خصوصا وأنهم لا يهتمون بتطلعات الطبقات الشعبية وانتظاراتها واحتياجاتها، وقد أشار الملك إلى ذلك بإسهاب في الخطاب الذي افتتح به البرلمان الجديد.

أما «البام» فقد صوت عليه الأعيان ورجال الأعمال أصحاب الأموال والمصالح والانتهازيون وكل الذين أغرتهم الوعود أو خافوا من التهديدات أو تلقوا علاوات للتصويت على الجرار الذي جرف كل شيء له علاقة بالأخلاق والكرامة والمبادئ والقيم.

لا يمكننا أن نقول بأن المغرب أصبح يتقن تدبير المسلسل الانتخابي كما يزعم بعض المحللين، ولا أن نهنئ وزارة الداخلية على حيادها - إسألوا المقدمين الذين كانوا يوزعون على السكان أوراق مكاتب التصويت ماذا كانوا يقولون لهم - من

المؤسف أن يظن البعض أن تصويت 7 أكتوبر دليل على رضى الناس بالسياسة الحكومية للسنوات الخمس الأخيرة، إنه أكبر تناقض نعيشه، الحكومة المنتهية ولايتها لم تتوفق في تدبير القضايا الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ولا يمكن للبلاد أن تتحمل خمس سنوات أخرى على نفس المنوال : مديونية لا تطاق، وتعليم رديء، وعدل منعدم، ورشوة منتشرة، وربع مستقر، وحكامة لا وجود لها، وأخلاق في مهب الرياح و.. و..و.. ومع ذلك يحرز «البيجيدي» على الأصوات التي حصل عليها.

عن أي تحديث للدولة يتحدث البعض وعن أي تقدم ديمقراطي يتكلمون..؟ التعليمات والمصالح مازالت تتحكم، والتخطيط لرسم خارطة على المقاس ثابت، واستكمال بناء الدولة المغربية الحديثة يمكنه أن ينتظر، كما ينتظر الشعب المسكين نتائج ملموسة ومحسوسة في صالحه تخرج من كل هذا العراك الذي لا يشرف المغرب والمغاربة، ونتيجته نسبة مشاركة ضئيلة تنفي وتنزع عن الحزب الفائز الاستحقاق وحلاوة الانتصار، وعن البرلمان الشرعية وكذلك عن الحكومة المنبثقة من ذلك كله.

كاذب الحزب الذي يقول إنه يدافع عن المشروع الديمقراطي في خطوطه العامة، كلهم يدافعون عن مصالحهم الحزبية ويتقاتلون على الإحراز على أكبر عدد ممكن من المقاعد في كل المجالس المنتخبة وبشتى الوسائل المشروعة وغير المشروعة، الخلقية وغير الخلقية.

عن أي مجتمع حر يتحدث السيد بوعشرين، لقد أبانت الاستحقاقات الأخيرة أن جزء المجتمع عبد للأمراء التي توزع عليه وجزء آخر يطأطئ الرأس أمام التعليمات التي تصله عبر المقدم والشيخ والقائد..

من جهة أخرى هناك معطى اجتماعي وسياسي جدير بالاعتبار وهو أن الخطاب المستحضر لمقومات الكفاح الوطني والحصول على الاستقلال، واستعادة السيادة الوطنية على أهمية تلك المقومات لم يعد قادرا على الإقناع، لأن جيل اليوم ليس هو جيل الأمس، الخريطة البشرية للسكان تغيرت وأزيد من خمسين في

المائة من المواطنين والمواطنات، بل أكثر، لم يعيشوا مرحلة الاستعمار الذي انتهى هذه ستون سنة بفضل مرحلة كفاح المومنين الوطنيين الملكيين المخلصين المقاومين، مرحلة نواخذ على المدرسة المغربية أنها لم تلقنها للأجيال الصاعدة بما تستحقه من الأهمية والرعاية والعناية والتحليل والتبسيط.

لذلك يجب تغيير الخطاب والتجاوب مع تطلعات المواطنين والمواطنات وإقناعهم بضرورة تغيير الحاضر بمستقبل أفضل بالديمقراطية والحوار والتداول على المسؤولية والقبول بالمشاركة.

حزبنا حزب «الإصلاح والتنمية» سائر في هذا الطريق زيادة على دفاعه على الطبقات المحرومة والمظلومة والمهمشة والمقصية والفقيرة والمحتاجة، ومطالبته بتطبيق المفهوم الجديد للسلطة، غير أن السلطات لا يروقها ذلك لأننا نزعجها فقصت ريشنا في الانتخابات الأخيرة، فأين هو القضاء الذي سينتبه لدوره في حماية الاختيار الديمقراطي..؟ المشاركة في الانتخابات والذهاب إلى صناديق الاقتراع هو الخطوة الأساسية في مسيرة بناء المستقبل، على المغاربة أن يصوتوا في الانتخابات ويسهموا في رد الاعتبار للسياسة والعمل السياسي بالتصويت لصالح من يستحق تمثيلهم والدفاع عن مصالحهم ورغباتهم وتدبير شؤونهم بإيمان وصدق ووطنية وإخلاص، يصوتون أحرارا بدون خضوع لتأثير المال أو السلطة أو القبيلة أو الأعيان أو سماسرة الانتخابات..

وعلى السلطات مركزيا أو في العمالات والأقاليم وخصوصا البوادي والجهات النائية والجبلية أن يمتنعوا عن التأثير بشتى الأساليب في النتائج النهائية.

أما بعض المترشحين وأحزابهم فالعدد الكبير منهم مسؤولون عن عدم تمتيعنا بتدشين مسلسل جديد للانتقال نحو الديمقراطية والقضاء على الاختلالات وتقوية دينامية الإصلاح العميق وإسعادنا باستحقاقات حرة نزيهة شفافة لا تشوبها شائبة، وهم على علم بما اقترفوه من ذنب في حق وطنهم إن كانوا يحبون هذا الوطن أكثر من مصالحهم الشخصية.

الأحزاب الصغرى لا تستنزف المال العام

حاد محرر مقال الجريدة الالكترونية "الأنباء بوسط" عن الطريق عمدا خلال حديثه عن مكامن الخلل التي تنخر جسم الإدارة المغربية كما جاء في الخطاب الملكي بمناسبة الدورة التشريعية الجديدة عندما صب اتهاماته على الأحزاب الصغرى. الإدارة شيء والأحزاب السياسية سواء الكبرى أو الصغرى شيء آخر، ومن التضليل المقصود الادعاء بكون الأحزاب الصغرى تشكل فسادا استثنائيا. هذا الادعاء يضرب في الصميم مبدأ التعددية الذي أكد عليه دستور 2011. خلافا لما جاء في المقال الأحزاب الناشئة تقوم بالوظائف التي نص عليها الفصل 7 من الدستور، كل حسب إمكانياته، لأنه لا يخفى على احد المتطلبات التي يجب استيفاؤها أي المقر والكاتبة والتليفون والموظفون ومصاريف الماء والكهرباء، بالإضافة إلى التجمعات واللقاءات والندوات والتنقلات عبر الأقاليم.

والمحاسبة قائمة من طرف المجلس الأعلى للحسابات الذي يتوصل في آخر كل سنة بتقرير مفصل والوثائق التي تثبت صرف 48 مليون سنتيم سنويا كدعم للتسيير. هذا بالنسبة للأحزاب الصغرى وليس 90 مليون.

أما الأحزاب الكبرى فتتوصل بأضعاف ذلك واغلبها تتباطأ في الإدلاء بالحساب ولا أدل على ذلك من البيانات التي نقرأها بين الآونة والأخرى في الصحف والتي يدلي بها المجلس الأعلى للحسابات.

تزوير الفواتير تهمة خطيرة تتطلب الإدلاء بالأدلة وإن لا فقد حقت المتابعة القضائية لأنه مس صريح بمصداقية مؤسسة معترف بها دستوريا.

الدعم الانتخابي الذي كان في مستوى 50 مليون سنتيم بالنسبة للأحزاب الصغرى ومليار ونصف بالنسبة للأحزاب الكبرى، أصبح الآن وبعد سنوات من الاحتجاج منذ 2006 إلى اليوم أصبح 75 مليون سنتيم، قسموها على 90 دائرة تجدون 833.333 سنتيم، طبعا الأحزاب الصغرى تبقى في حدود

الخمسين في المائة من دوائر الترشيح.

إذا كان كاتب المقال قد أومر بكتابة ما كتبه لأن الآمر تغيضه التعددية ولأنه يرغب في القضاء نهائيا على هذه الأحزاب ليتأتى له أن يفعل ما يشاء في الساحة السياسية بعد غيابها، فعبثا يحاول لأن الأحزاب الصغرى موجودة وستبقى موجودة ووجودها فيه جدوى رغم كل المضايقات، دعمها المالي محدود ودعمها عبر وسائل الإعلام مفقود، ومع ذلك تكافح وتناضل للقيام بواجبها.

المسؤولون هم الحاكمون الذين يمنعون الأحزاب الصغرى من كل الحقوق، بيانات لجرد النفقات الحملة الانتخابية نحن ملزمون بتوجيهها إلى المجلس الأعلى للحسابات نجحنا أم لم ننجح وإرجاع لوكلاء اللوائح ما صرفوه إبان الحملة الانتخابية غير وارد لان الأحزاب الصغرى ليس لها أي رصيد مالي ولان المترشحين قاموا بذلك "أي الترشيح" عن طواعية ورغبة في الإسهام في تسيير الشأن العام لأنهم كانوا يظنون أن الانتخابات ستكون حرة نزيهة وشفافة ولن تتدخل فيها الأموال الطائلة وتعليمات الشيخ والمقدم والقائد والعامل سامحهم الله، ولكن خاب ظنهم.

لقد حصلت الأحزاب الصغرى على مقاعد ولكن نزعت منها بسبب التزوير، وما جدوى استغلال القضية الوطنية في سياق الحديث عن النتائج الانتخابية، القضية الوطنية مقدسة وهي في رأس قائمة اهتمامات الأحزاب الناشئة.

بالنسبة لأموال الشعب، لقد ضل الطريق كاتب مقال "الأنباء بوسط" في البحث عنها عند الأحزاب الصغرى، فالجرائد لا تقول إن هذه الأحزاب تهدر المال العام بل تتحدث عن "خدام الدولة" السادة الوزراء والنواب والعمال والولاة والمدراء وغيرهم، وعلى المجلس الأعلى للحسابات أن يتوجه إلى هؤلاء لاسترجاع ما نهبوه.

أما كاتب المقال فقد غابت عنه الحكمة والتبصر والحياد عند كتابة مقاله.

بعد تشكيل الحكومة

أغلبية المغاربة لا ينتظرون شيئا من السيد الرئيس القديم / الجديد بعدما يشكل حكومته الجديدة الثانية أو الثالثة لا يهم.

ولكن المغرب كدولة قائمة الذات تريد أن تحافظ على مكانتها وسمعتها ونفوذها تنتظر منه الشيء الكثير، إنجازات لها صبغة داخلية وأخرى لها انعكاسات خارجية.

اللائحة طويلة وعريضة، ومن الصعب إن لم نقل من المستحيل الإلمام بكل القضايا وترميمها ولو في خمس سنوات، أساس الديمقراطية المنظومة الانتخابية وقوانينها يجب إعادة النظر فيهما وإصلاحهما رأسا على عقب، القضاء، الدبلوماسية وإن لم تكن من اختصاصات السيد الرئيس المحترم، المفهوم الجديد للسلطة الذي يجب تطبيقه على أرض الواقع بالجدية المطلوبة، الإعلام في بلد في طريق النمو له وظيفة تربوية وتعليمية وتوجيهية وإرشادية وتكوينية لا يقوم بها إعلامنا، وكذا المسرح، التعليم والتكوين، المنظومة الصحية ممونة المقابر في مغربنا العزيز، المديونية التي بلغت حدا لا يطاق، التجهيزات الأساسية، الطرق والمسالك والممرات والقناطر والخنادق، مشكلة النقل في حواضرنا وبوادينا، الفلاحة وفك العزلة عن العالم القروي والبحث عن منتوجات لا تتطلب وفرة من الماء والاهتمام بإنتاج ما يقتات منه المغاربة ـ تذكروا أزمة العدس ـ الشباب ومتطلباته، الطفولة المشردة، الصناع التقليديون، الطاقة، الماء، السكن، وجمال المدن، الثقافة، التشغيل، الوظيفة العمومية، قدماء المقاومين، محاربة التصحر، قضايا المرأة والأسرة، المهاجرون...

سردنا ما يقرب من أربعين ملف كلها ثقيلة ومهمة ومستعجلة، وفي الغالب أننا نسينا بعضها ضرورية هي كذلك للإقلاع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتخفيف من المعاناة، وهو شيء ممكن إذا التزم الكل باحترام القانون الحاكمون والمحكومون.

رغم كل النقائص التي اتسمت بها حكومة بنكيران المنتهية، وخصوصا في الميادين الاجتماعية، يحل حزب بنكيران على رأس قائمة الناجحين في استحقاقات 7 أكتوبر 2016 ، هذا لغز وكأن الناخبين يوافقون على استمرار الفساد والعجز عن إيجاد الحلول واستمرار البطالة وهيمنة وزارة الداخلية على كل شيء واستفحال الفقر والهشاشة والفوارق الاجتماعية (ستة ملايين فقير ودخل فردي لا يتجاوز 1583 درهما شهريا).

ألا تتطلب الدراسة الصادمة التي أنجزها المندوب السامي للتخطيط حول الفوارق الاجتماعية ببلادنا (ضرورة 24 سنة للحد فقط خمسين في المائة من الفوارق بين الميسورين والفقراء بالمغرب) وقفة تأمل عميقة من طرف الأحزاب السياسية وجعل حد لتطاحنها وهرولتها حول احتلال المناصب لقضاء خمس سنوات أخرى من المسؤولية دون محاسبة ولا مراقبة ولا معاقبة..؟

إن المجهود الذي بذلته السلطة لإيصال الجرار إلى الحكم ليسحقنا أكثر، لو بذلته في وضع التخطيطات والبرامج للقضاء على الفقر والهشاشة، لاستعاد لها الثقة والاحترام..!!

العدد 697 **الجمعة** 4 **صفر**1438 **موافق** 4 **نونبر** 2016

نحن والخطب الملكية

نحن في حزب الإصلاح والتنمية جد سعداء لأننا نجد دائما أنفسنا في عمق الخطب الملكية السامية، ولطالما دعونا حكومتنا الموقرة إلى التحلي بالجدية والمسؤولية والعقلانية، لأن المواطن حينما يحس بأن الحاكمين جادون في عملهم يقومون بمسؤولياتهم بحكمة وتبصر يطمئن ويرتاح والعكس يجعله يضطرب ويقلق.

من جهة أخرى كم من مرة نددنا بالديمقراطية العددية التي تركب عليها حكومتنا ووجهناها إلى البرامج والتخطيطات والوضوح وعدم التكثير من الوعود بل الاكتفاء بما يمكنها القيام به لا اقل ولا أكثر، لان انتظارات الشعب متعددة وبعضها صعب الانجاز في فترة قصيرة، والوفاء بالالتزامات هو وحده يجعل الناس يثيقون في حكامهم.

بعض الأحزاب السياسية مع الأسف والتي تتكون منها الحكومات لا تفكر في مصلحة الوطن قبل كل شيء بل تسعى إلى إرضاء رغبات قياديبها وهو شيء غير معقول، لأن مصلحة البلاد تمر قبل كل شيء، والنضال من أجل الوطن هو الذي يجلب لأي حكومة التقدير والمصداقية.

مر شهر كامل على 7 أكتوبر والحكومة لم تتكون بعد لأن كل حزب يجر الغطاء نحوه كما يقولون أي يريد أن يغنم أكثر من الآخر، وهذا لا يرضي الشعب ولا العقلاء المتبصرين.

قضايا المغرب الداخلية والخارجية لا تخلو من صعوبات، ونحن المغاربة ننتظر حكومة قادرة على تخطيها ووزراء أكفاء مؤهلين مومنين وطنيين مخلصين للشأن العام مستقيمين ومتخصصين "المغاربة ينتظرون من الحكومة المقبلة أن تكون في مستوى هذه المرحلة الحاسمة" كما يقول جلالة الملك نصره الله وأعز أمره.

أملنا أن يكون السيد الرئيس قد استوعب الرسالة وكذا السادة رؤوساء

الأحزاب وأمناءها حتى يسهلوا عليه المهمة ولا يبقوا متشبثين بمطالبهم التعجيزية بل يجنحوا إلى مسؤوليتهم الوطنية التي يجب على الجميع التجاوب معها والاستجابة لها.

العدد 698 **الجمعة** 11 **صفر** 1438 **موافق** 11 **نونبر** 2016

المصلحة العليا للوطن

جاء في ركن «قهوة الصباح» لجريدة «المساء» الجمعة11 نوفمبر 2016، أن «الكل يتشدق بالمصلحة العليا للوطن ولكن لا أحد من أولئك المتشدقين يفكر في الوطن ولا في مصير البلاد»، ويتساءل الكاتب كيف يتقاضى البرلمانيون أجورهم السمينة والبلد معطل منذ 7 أكتوبر 2016، برلمان يكلف الخزينة 72 مليار سنويا يكون مملوءا يوم افتتاح السنة التشريعية من طرف صاحب الجلالة وفي غالب الأوقات لا يفرح بثلث أعضائه.

الأحزاب السياسية التي ستعمل لصالح البلاد غير موجودة، لأنها وئدت مع وفاة علال الفاسي وعبدالله إبراهيم وعلي يعته وعبد الرحيم بوعبيد والطريس وغيرهم رحمهم الله وأكرم مثواهم. السياسة اليوم جري وراء المناصب والتموقع وجمع الأموال.

الشعب، الشعب المسكين مغلوب على أمره، يعيش فقره وأميته كيف أراد الله، أمطرت عليه انتخابات2015 و2016 دريهمات ليصوت على سعد عوض سعيد، وبقي يرزح تحت احتقار وتهميش السلطة والإدارة ووطأة مشاكل الحياة اليومية : غلاء المعيشة والبطالة وانعدام السكن والتطبيب و.. و.. و..

بالمقابل نلاحظ إهدار المال العام، برلمانيون يتقاضون أجورا أحق بها الفقراء والمساكين والأرامل والأيتام والطفولة المشردة، لذلك نقول للمسؤولين منذ نشأتنا: أعطوهم تعويضات عن الحضور لا أقل ولا أكثر، نفس الشيء بالنسبة لرؤساء الجماعات المحلية. مما يزيد في الطين بلة زدنا الآن أعضاء مكاتب الجهات، والكل يأخذ أجرا ثقيلا. أما السادة الوزراء والولاة والعمال ومدراء المؤسسات الكبرى فحدث ولا حرج، كتلة الأجور في المغرب تعدت بكثير ما هو معقول ومرغوب فيه بالنسبة لبلد سائر في طريق النمو وهو لا يبشر بخير.

هل ينصت إلينا السيد رئيس الحكومة ويفتح أذنيه لكي يقوم بعد تكوين حكومته بإعادة النظر في كثير من الأشياء وعلى رأسها الأجور من القمة إلى

الأسفل حتى يوفر ما يمكنه استثماره في الميادين المنتجة التي تعود بالخير والمنفعة على البلاد والعباد ويفكر في توقيف سائر الامتيازات بدءا بظهير 1975 المتعلق بالوزراء ويعيد النظر في منظومة الانتخابات والأحزاب السياسية والقوانين المتعلقة بهما، ويحذف الدعم ويجعل حدا للمديونية التي ستوصلنا إلى السكتة القلبية لا قدر الله..؟

إنه في حاجة إلى المال ليقوم بعمله، ولكن في حاجة قبل كل شيء إلى التخطيط وترشيد النفقات والحكامة والتقشف الحقيقي والضرب على يد كل من سولت له نفسه التلاعب بأموال الشعب مثل شراء المرسيديسات حينما توجد سيارات مركبة في المغرب كالدوستير وذلك زيادة على تعويضات التنقل والتخفيضات في القطار والطائرة.. إنها منتهى اللامبالاة.

العدد 699 **الجمعة** 18 **صفر** 1438 **موافق** 18 **نونبر** 2016

العناوين المثيرة

عناوين مثيرة تتصدر صحافتنا الوطنية هذا الأسبوع: أزمة تشكيل الحكومة، غضب شعبي من توجه مجلس عزيمان لإنهاء مجانية التعليم، الأمطار تفضح مشاريع بالملايير، بنكيران يريد أخنوش «فوق الشبعة» الحكومة معلقة على أجندة أخنوش الإفريقية (وزير الفلاحة يرافق الملك محمد السادس في جولاته الإفريقية)، صقيع قارس يضرب الأطلس وشبح الموت بردا يخيم على القرى المنكوبة.

بالنسبة للتوافق على الأغلبية الحكومية الجديدة السؤال المطروح هو: هل بنكيران ضعيف إلى هذه الدرجة وغير قادر على تشكيل الحكومة الجديدة في الوقت الذي مر ما يقرب من شهرين على تعيينه من طرف جلالة الملك، أم هو ذكي إلى أقصى حد، هدفه أن لا يترك في المعارضة مجموعة أحزاب قوية تنغص عليه الخمس سنوات المقبلة، حيث بأغلبية 40 نائبا فوق العدد المرغوب فيه سيمكنه أن يتحكم بقوة. كيف ما كان الأمر يجب علينا أن نصبح نعيش عملية الانتخابات وعملية تأسيس الحكومة كمسألتين عاديتين لا تتطلبان كل هذا الوقت وكل هذه المشاورات والمناورات. الأحرار والاتحاد الدستوري أسسا فريقا برلمانيا موحدا، والظاهر أن الاتحاد الدستوري لن يشارك في الحكومة.

فما هو الموقف الذي سيتخذه في البرلمان، يساند الأحرار أم يعارض الحكومة..؟ - ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلا - علينا أن ننتظر حتى نرى ما سنرى.

لنرجع الآن إلى القضاء عن مجانية التعليم، إنه غلط ربما ساهم فيه كون غالبية المغاربة اليوم يجاهدون في أنفسهم لتعليم أبنائهم في المدارس الأجنبية أو المدارس المغربية الخاصة ويؤدون على ذلك ما يؤرقهم، ومع ذلك يجب الحفاظ على مجانية التعليم بالنسبة للطبقات الفقيرة والمسكينة والمحتاجة، ومن جاد الله عليه من نعمه يجب أن يؤدي، وهذا هو الصواب وهذه هي المواطنة

الحقيقية.

أما ما نعيشه من تقلبات أحوال الطقس فهذا ليس بجديد، والحكومة نائمة لا تهمها المناطق الجبلية وحالتها أيام الشتاء، رغم كتاباتنا وتنبيهاتنا فإنها لا تتخذ التدابير الوقائية الضرورية منذ خمس سنوات، بل تنتظر كل سنة أن يوجه جلالة الملك نصره الله مستشفى متنقل إلى المناطق الجبلية لإسعاف الساكنة والاعتناء بالمرضى، جازاه الله خير الجزاء.

العدد 701 **الجمعة** 2 **ربيع الأوّل** 1438 **موافق** 2 **دجنبر** 2016

على الأحزاب أن تفكر في المصلحة العليا للبلاد

استحقاقات السابع من أكتوبر 2016، مكنت حزب العدالة والتنمية من 125 نائب برلماني وهي النتيجة التي جعلت جلالة الملك يعين رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب كما ينص على ذلك الفصل 47 من دستور2011 أي السيد عبد الاله بنكيران. شرع الرئيس المعين في إجراء سلسلة من التشاورات مع الأحزاب السياسية قصد تشكيل أغلبية حكومية. مرت ثمانية أسابيع ولم يفلح السيد بنكيران في هذه المهمة، حقا إن الدستور لم يطوق الرئيس بأجل معين ولكن السير العادي للبلاد لا يمكنه أن ينتظر إلى مالا نهاية له، البرلمان معطل والإدارة ورجال الأعمال غير مطمئنين والشعب يتساءل بقلق عن السبب ونزيف إفلاس المقاولات مستمر.

لنا أن نتساءل من المسؤول عن تعثر تشكيل الحكومة، هل هي الأحزاب المستشارة، هل هو الرئيس المعين، أم هي جهة أخرى..؟ والغريب في الأمر أن هذا التعطيل ليس سببه اختلاف في البرنامج أو السياسة أو التخطيط أو حتى عدد المناصب، وسوف لن نضيع الوقت في البحث عن المخرج الدستوري لتجاوز المشكل بقدر ما يصب اهتمامنا على مدى الحس الوطني وأهمية المصلحة العامة عند مسؤولينا السياسيين هل الهاجس عندهم هو الشأن العام وخدمة الوطن والمواطنين أم شيء آخر، لأن تعقيد مسار المفاوضات الرامية إلى بناء أغلبية برلمانية جديدة يدوب أمام هذا المبدأ (الصالح العام). المغرب في حاجة في هذا الوقت إلى حكومة قوية ومتجانسة وكفأة ومقلصة، الملك يعمل جاهدا من أجل تقدم البلاد وازدهارها وإشعاعها خارج الحدود والمؤسسات الأخرى عليها أن تواكب السير وتعزز الاختيار الديمقراطي وتدعمه. الملك يمارس اختصاصاته

بحكمة وتبصر وبعد نظر. فهل الأحزاب السياسية تمارس أنشطتها بإيمان ووطنية وحزم وعزم ومسؤولية..؟

العدد 702 **الجمعة** 9 **ربيع الأوّل** 1438 **موافق** 9 **دجنبر** 2016

حكومة قوية لتحديات خطيرة

حالتنا منذ الإعلان عن نتائج انتخابات 7 أكتوبر 2016، إلى اليوم الخميس15 دجنبر 2016 لا نحسد عليها، أزيد من شهرين كاملين بدون حكومة، أي بدون سلطة تنفيذية، وبالتالي حتى السلطة التشريعية معطلة ولا أحد يصرخ كفى. ولا احد ينبه إلى أنه وضع يضعف مؤسسات دولة حديثة الديمقراطية، فأين هم الحكماء والعقلاء والوطنيون الغيورون على البلاد..؟ على كل حال ليسوا من بين الأحزاب المسؤولة عن أزمة تشكيل الحكومة، كل منها يتهم الآخر بالسبب في تعثر المشاورات وفرض تعطيل عدد من المؤسسات. البرلمان بغرفتيه. وتعطيل مناقشة مشروع قانون مالية 2017 أي تعطيل النشاط الاقتصادي والمالي للقطاع الخاص على الأقل، أما بالنسبة للدولة فهناك إمكانية المصادقة على القوانين التي تضمن صرف الاعتمادات اللازمة لسير مرافق الدولة، فليطمئن الموظفون على رواتبهم.

الفراغ الحكومي الناتج عن عدم اتفاق رئيس الحكومة المعين ورئيس التجمع الوطني للأحرار يسير بناء إلى حالة الشلل شيئا فشيئا وخصوصا الوضعية الاقتصادية للمقاولات والشركات والمؤسسات التي تنتظر أداء الديون المتراكمة على الدولة والتي ستكون مهددة بالإفلاس وتسريح العمال.

متى يا ترى سيتمكن الرئيس المعين من الحسم في مشاورات تشكيل حكومته..؟ ولماذا يتشبث بضم التجمع الوطني للأحرار إلى أغلبيته مادام يتوفر على الأغلبية بضم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية..؟

إن الضرورة تتطلب الخروج من الأزمة بحكومة قوية ووزراء قادرين على رفع التحديات ومجابهة المخاطر وانجاز التعهدات التي قام بها جلالة الملك خلال جولاته الإفريقية المباركة والتي تحظى بالعناية السامية، والدليل على ذلك أنه بمجرد رجوع الملك إلى المغرب عقد يوم الثلاثاء 13 دجنبر جلسة عمل خاصة بمشروع أنبوب الغاز الرابط بين نيجيريا والمغرب مرورا بعدد من بلدان إفريقيا

الغربية. يجب على رئيس الحكومة المعين أن ينتبه إلى ما يجري عندنا وما يروج حولنا ليعجل بالحل الملائم، اعطاب الدولة والمجتمع لخصها المندوب السامي للتخطيط في التعليم الذي تمنع تعميمه كلفته المادية، والصحة التي تتطلب من المساكين أموالا لا يقدرون على تحملها، والشغل الذي يصعب الحصول عليه مع ندرة الاستثمارات المغربية والأجنبية، والمساواة المنعدمة، غير أن هناك ما هو أهم بالنسبة لوحدتنا الترابية أي المؤامرة الجزائرية ـ الموريتانية الهادفة إلى تنقيل جزء من مخيمات تندوف إلى منطقة الكركرات وتغاضى المينورسو عن زيارة زعيم البوليزاريو للمنطقة مرفوقا ببعض معاونيه ثم عرقلة الجزائر وجنوب إفريقيا الجهود المتواصلة للمغرب للرجوع إلى مقعده في الاتحاد الإفريقي، فالمناورات الجزائرية لن تهدأ خصوصا وقد أصاب الجارة السعر منذ أن بدأ جلالة الملك محمد السادس نصره الله جولاته الإفريقية وهذا يتطلب مجهودات دبلوماسية متواصلة في إفريقيا طبعا وفي العالم كذلك، فمجيء الرئيس الأمريكي الجديد يتطلب من دبلوماسيتنا التعرف على مساعديه والطاقم الحاكم وكذلك بالنسبة للأمين العام الجديد لهيأة الأمم المتحدة.

في الداخل الحكومة القوية التي ننتظرها عليها الاعتناء بما أسلفنا والاهتمام أكثر فأكثر بالمال العام والتقليل من التدين، فمثلا كل الذين دفعوا أموالا طائلة في الانتخابات للحصول على مقعد تمثيلي بمحض إرادتهم لأنهم أرادوا الجاه والتموقع لماذا تدفع لهم الدولة راتبا شهريا..؟ هكذا يمكنها ـ أي الدولة ـ أن توفر 60 مليار سنتيم للخزينة سنويا، كما على الحكومة أن تطبق المفهوم الجديد للسلطة الذي يلح عليه الملك لأنه يضمن الاستقرار زيادة على تطهير الوظيفة العمومية من الأشباح ومحاربة الفقر والإقصاء والظلم وتعنيف المرأة وتشرد الطفولة والأيتام.

العدد 703 الجمعة 16 ربيع الأوّل 1438 موافق 16 دجنبر 2016

أيـن الـمـخـرج . . ؟

حسب الصحف اليومية المغربية فإن لقاءات متعددة جرت بين رئيس الحكومة المعين ورئيس التجمع الوطني للأحرار لإيجاد مخرج من «البلوكاج» الذي تئن تحته مفاوضات تشكيل الحكومة «الكيرانية» ويظهر مما يروج أن الرئيس الجديد للتجمع الوطني للأحرار مازال مصرا على موقفه أي إبعاد حزب الاستقلال عن الحكومة المنتظرة الشيء الذي لا يقبله عبد الاله بنكيران الرئيس المعين.

هذا «اللاجديد» هو الذي يزعج كل من ينتظر الانفراج، لان الانتظار طال ومصالح البلاد والعباد مهددة، ويتبين يوما بعد يوم أن الطرح الذي بدأ يتداول (يطفو على السطح) هو الرجوع إلى انتخابات جديدة مادام التحكيم الملكي لا تنص عليه بنود الدستور بكيفية صريحة واضحة مع أن الفصل 42 من الباب الثالث (الملكية) فيه ما يشفي الغليل.

تصريح حميد شباط بأن حزب الاستقلال لن يخضع للتعليمات التي تفرض عليه أن يكون في الحكومة أو المعارضة، يخفي أشياء لا يعرفها إلا هو، وصناديق الاقتراع هي كذلك إذا رجعنا إليها سوف لن تعط الأجوبة حسب ما ينتظرها الكل، لا يعلم الغيب إلا الله. لقد سبق للكاتب المغربي الطاهر بنجلون أن صرح بان الانتخابات بالمغرب لا تعكس بالضرورة حقيقة توجهات المغاربة بحكم أن هناك عزوفا كبيرا عن التصويت.

المغاربة لهم الحاجة بالديمقراطية ولكن الديمقراطية النظيفة لا برلمان مفبرك يشترى نزلاؤه مقاعدهم التمثيلية بالمال حلاله وحرامه ويصبح بعضهم وزراء وهم لا يفهمون شيئا في التدبير والتسيير والتخطيط والخلق والإبداع في ميادين الشأن العام ومصلحة البلاد العامة.

كثيرا ما نسمع عن دولة القانون والحقوق والحريات ولكن كل شيء نسبي نظرا لانعدام التشبث بالقيم والمبادئ والأخلاق، والهرولة وراء المصلحة الخاصة، والامتيازات والريع والزبونية، وانعدام المحاسبة، حتى أصبح تمتيع الشعب بحق

الاختيار لمن يحكمه وتخويله إمكانية محاسبته مجرد ألعوبة تضحك عوض أن تبكي.

رئيس الحكومة المعين يقول إنه لم يتأثر بالمشاكل التي يتخبط فيها طيلة أزيد من شهرين ونصف لأن دمه انجليزي، فلماذا لا يسافر إلى «لندريس» كما كان يقول أجدادنا، ليفتوا عليه بحل..؟

كون الوثيقة المغربية لا تفرض عليك توقيتا محددا هو ما يجعل دمك باردا.

ولكن أين هي المصلحة العليا للبلاد والمسؤولية الكبرى الملقاة على عاتقك..؟ من حسن حظك الفراغ السياسي الذي تعيشه البلاد : لا زعماء ولا رؤساء أحزاب يقولون كفى لقد بلغ السيل الزبى فإما شكلت الحكومة وإما اعتزلت وليس في هذا تغليط الرأي العام، لا يمكن لتعثر تشكيل الحكومة أن يعطل السير العادي للبلاد إلى ما لا نهاية له كنت أم لم تكن السبب فيه، وليس في هذا الكلام إحراج لك كرئيس معين من طرف صاحب الجلالة ولن تحرجه نصره الله إذا رجعت إليه وقلت له بأنك لم توفق رغم مجهوداتك وحسن نيتك ووطنيتك وغيرتك على بلدك.

العدد 704 **لجمعة** 23 **ربيع الأوّل** 1438 **موافق** 23 **دجنبر** 2016

فـــي أقـــرب الآجـــال

صـبـاح السـبت 24 دجنبـر 2016 ، تم لقـاء في مـقـر رئاسـة الحكومـة بين المستشارين الملكيين الأستاذ المنوني والأستاذ القباج والسيد رئيس الحكومة المعين عبد الاله بنكيران، نشر خبر الديوان الملكي عبر وكالة الأنباء المغربية (لاماب). اللقاء كان فحواه «تبليغ السيد بنكيران حرص جلالة الملك أيده الله ونصره على تشكيل الحكومة الجديدة في أقرب الآجال».

في اقرب الآجال لأن الانتظار قد طال، وملك البلاد الذي يحس بنبضات شعبه، رأى أنه من الضروري، بصفته المواطن الأول وبصفته الساهر على حسن تطبيق الدستور والاختيار الديمقراطي وحقوق المواطنات والمواطنين، تنبيه رئيس الحكومة المرتقبة إلى التعجيل بتكوين الجهاز التنفيذي، خصوصا وأن البلاد في شبه عطالة، البرلمان بغرفتيه واقف، والإدارة تسير ببطئ، والحركة شبه مشلولة، باستثناء بعد رجوع الملك من إفريقيا لم يتوقف حفظه الله عن تدشين إنجاز يوميا أو فتح ورش دليلا على اهتمامه بالمشاريع الاجتماعية في صالح الطبقات الشعبية. ويطيب لي هنا أن أشير وأؤكد على ما قاله الاقتصادي عثمان بنجلون في جريدة «الأحداث» يوم الثلاثاء27 دجنبر «المشاريع الكبرى للمغرب لم تتوقف وذلك بفعل الحرص الشخصي لعاهل البلاد على تحقيقها، ومن جهة أخرى الرؤية الإستراتيجية لمشاريع التنمية الوطنية المتمثلة في إشراف العاهل على إطلاق مشاريع عديدة بأبعاد اجتماعية واقتصادية في آن واحد».

الالتفاتة المولوية للخروج من «البلوكاج» الذي دام أزيد من شهرين ونصف كانت محل استحسان من طرف الجميع، الشعب أولا الذي يقول دائما «ما كاين غير سيدنا الله ينصرو» والطبقات النيرة والأحزاب السياسية العاجزة عن حل الأزمات إن لم تكن سببا في خلقها.

يقول مدير يومية «أخبار اليوم» إن بنكيران نقل شعورا بالارتياح إلى حزبه

عقب لقائه بمستشاري الملك، وكيف لا، إذ رسالة الإسراع إن كانت وجهت إليه فصداها سينتقل إلى الأحزاب السياسية المتفاوضة بشأن جمع الأغلبية الحاكمة وستساهم ولا شك في تليين موقفهم واستنهاض مسؤوليتهم.

في ما يرجع لمشاورات بنكيران مع رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار الذي وضع «فيتو» على مشاركة حزب الاستقلال الذي يتشبث به حزب العدالة والتنمية، يظهر أن الأمين العام لهذا الحزب قد أقال نفسه بنفسه من المشاركة في الحكومة بعد التصريحات الخطيرة واللامسؤولة التي جاءت على لسانه بالنسبة لموريتانيا والتي صدر في شأنها بلاغ من وزارة الخارجية والتعاون يستنكرها بشدة «كم من نقمة في طيها نعمة» معنى أن هذا الحادث سيسهل الأمور على السيد عبد الاله بنكيران لكي لا يبقى متشبثا بصاحبه ويسرع في تكوين حكومة قوية متجانسة ترفع الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتحل أزمات التعليم والصحة والشغل وتقوي جودة خدمة المرفق العمومي.. والله ولي التوفيق.

العدد 705 **الجمعة** 30 **ربيع الأوّل** 1438 **موافق** 30 **دجنبر** 2016

الفهرس

تواضعوا أيها المسؤولون 03

الكفاءات الصحراوية 05

ما يميز حزبنا 07

حول المساواة وتكافؤ الفرص 09

مناهضة الفساد 11

هل لا يوجد في هذا البلد السعيد سوى أحزاب الأغلبية والمعارضة..؟ 13

هل هو احتقان سياسي داخل مكونات الأغلبية..؟ 15

هل سنشارك في استحقاقات 7 أكتوبر 2016..؟ 17

حذف العتبة والمساواة في الدعم المالي وحصص الإعلام 20

خوف السلطة والحاجة إلى الشجاعة 22

الأحزاب الناشئة ووزارة الداخلية 24

الشبيبة الإصلاحية 27

الجبهة الداخلية معبأة بالنسبة للصحراء 29

الإصلاح 31

الأخلاق 33

اهتموا بما هو أهم 35

صرخة مدوية 37

حل المشكل يوجد في المغرب وقراراته واختياراته 39

حذار حذار من الاستمرار في إفساد المبادرات الملكية 42

عودة إلى إدارة ملف الصحراء 44
عملية التنظيف ضرورية 46
المحاسبة ضرورية 48
الفشل 51
إخواننا المحتجزون في تندوف 53
في انتظار السابع من أكتوبر 56
الوزيعة..! 59
في سياق 17 سنة 61
التدبير السيئ 63
خاب أملنا 66
خاب ظننا 69
التجربة الديمقراطية 72
مناخ غير صالح 75
أحاول أن أفهم 77
الجو مضطرب 79
الداخلية ظالمة 81
هنيئا لحزب العدالة والتنمية بالمرتبة الأولى 83
هنيئا للعزوف بالمرتبة الأولى 85
الأحزاب الصغرى لا تستنزف المال العام 88
بعد تشكيل الحكومة 90
نحن والخطب الملكية 92

المصلحة العليا للوطن 94
العناوين المثيرة 96
على الأحزاب أن تفكر في المصلحة العليا للبلاد 98
حكومة قوية لتحديات خطيرة 100
أين المخرج..؟ 102
في أقرب الآجال 104